حرية المعتقد
في النظام القانوني الفرنسي

أ.بروك حليمة
المركز الجامعي سوق أهراس

مقدمة

في عصر يعج بالصراعات السياسية و العسكرية والثقافية يجد الانسان نفسه الضحية الاولى لهذه الصراعات إذ يمكن أن تكون كرامته و سلامتو و دينه بل وحياته أول ثمن يدفع لتحقيق مصالح ضيقة و أطماع شخصية واحقاد موروثة منذ قرون ، ولن نجد مثالا على ذلك أفضل مما يتعرض له المسلمون من قهر في مواطنهم و في الخارج على مسمع و مرأى من عالم يدعي الحضارة و الرقي في كل شيء و يسعى لعولمة السياسة و الاقتصاد و الثقافة،وحتى الدين.

لقد كان الإسلام سباقا لإقرار حقوق الإنسان و حرياته في دستور المدينة الذي كفل لليهود حرية المعتقد بل يمكن الجزم بأن هؤلاء ما تمتعوا بهذه الحرية على مر التاريخ بمثل ما فعلوا إبان سيادة الدولة الإسلامية.

يتمحور موضوع المداخلة حول حرية المعتقد في النظام القانوني الفرنسي أي في التشريع و القضاء و تم اختياره نظرا لمكانة هذا النظام القانوني في العالم باعتباره الأعرق و الأرقى و الأسبق في مجال الحريات في الغرب ، كما أن الدراسة فيها جانب من الاختصاص فيما يتعلق بالقضاء الإداري الفرسي وإسهاماته في المجال, خاصة بتزايد عدد المسلمين في هذه الدولة ، وقد أثيرت فيها العديد من القضايا المتعلقة بالموضوع ، هذا بالإضافة إلى الترسانة القانونية و القضائية و الفقهية الخاصة بحقوق الإنسان و حرياته الأساسية يتصدرها إعلان حقوق الإنسان و المواطن لعام 1789و دخولها في المنظومة العالمية لحقوق الإنسان و الأهم من ذلك المنظومة الأوربية التي تعتبر في نظر غلبية الفقه الأرقى من نوعها في مجال حماية الحريات العامة .

الإشكالية المطروحة تتركز أساسا في مدى تحقيق النظام القانوني الفرنسي تشريعا و قضاءا للحماية الكافية لحرية المعتقد في دولة تعد علمانية بامتيازوتعتبر اللائكية أقدس مبدأ يحكمها خاصة إزاء المسلمين فيها ، و تؤكد في تشريعاتها بدءا من الدستور على حيدها إتجاه الأديان مع الأخذ بعيب الاعتبار أن فرنسا تاتي بعد أمريكا في تحمسها لحماية اليهودية من جريمة معاداة السامية.

يقسم البحث إلى أربع مباحث:

- مبحث تمهيدي حول التعريف بحرية المعتقد و أساسها في الفكر الغربي عبر التاريخ في دراسة لأهم المذاهب و المدارس القانونية.

- مبحث أول حول حرية المعتقد في التشريع الفرنسي تم فيه بيان أهم التشريعات الخاصة بالحرية الدينية .

مبحث ثان يتناول موقف القضاء الفرنسي من حرية المعتقد ، و تم التركيز على مجلس الدولة الفرنسي .

مبحث ثالث لدراسة ضمنات حرية المعتقد و آليات حمايتها سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي .

المبحث التمهيدي: تعريف حرية المعتقد " و أساسها الفكري

لم تعرف المجتمعات القديمة فكرة الحرية أصلا، أما فيما يخص حرية المعتقد فإن الأفراد كانوا لا يؤمنون بسلامة تنظيم الدولة وشرعيتها إلا بوجود ارتباط وثيق بينها وبين ديانة رسمية تتبناها الدولة وتصبح جزءا منها يغيب معها أي قول بحرية الاعتقاد و كان المرتدون مصيرهم النبذ والاتهام بالخيانة بل قد يكلفهم ذلك حياتهم، فقد كان العبرانيون يرجمون المرتد حتى الموت بل إن

سفر التثنية في الآية 13 يحرص على القضاء على كل مرتد بحرية وقتل و إبادة المدينة المرتدة [1].

وقبل الخوض في التأصيل الفكري لحرية المعتقد فلا بد أولا من التعريف اللغوي والاصطلاحي وعليه سوف يخصص مطلب للتعريف وآخر للأساس الفكري لحرية المعتقد وذلك بالتركيز على الفكر الغربي وبالتحديد الفرنسي باعتباره موضوع البحث، وإن الإشارة إلى بعض التعريفات في الفكر الإسلامي إنما هي لإبراز مواطن الاختلاف الفكري.

المطلب الأول : تعريف حرية المعتقد .

إن محاولة تعريف حرية المنعقد تقودنا إلى التعريف بالحرية، ثم بالعقيدة، وما يطرحه كل من التعريفين من إشكالات حول تضارب المفاهيم بين الفكرين الإسلامي والغربي، هذا فضلا عن مسألة نسبية الحريات وأثرها على النظم القانونية والتي قد تأخذ مفهوم الإلتزام بالحدود المقررة اجتماعيا أثناء ممارسة الحرية، كما قد تعني أحيانا تغير الحريات وفقا للزمان و المكان [2] .

وعليه يمكن محاولة تلخيص التعريفات السابقة كالتالي :

- الفرع الأول: تعريف الحرية

أولا: لغويا: يعرفها الأستاذ " جون ريفيرو" كمايلي :

« la liberté est un pouvoir de détermination ,c'est-à-dire un pouvoir que l'Homme exerce sur lui-même » [3]

الحرية هي سلطة التصميم، أي السلطة التي يمارسها الإنسان على شخصه.

---

[1]- د. ساسي سالم الحاج ، المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان و المكان ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، الطبعة الثالثة ، 2004 ، بيروت ص 101

[2]- د. محي محمد مسعد ، حقوق الإنسان (دراسة تحليلية مقارنة) ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية 2006 ص 09.

[3] - Jean Rrirevo. Lles libiertés publiques ,1 – les droit de l'homme , presse universitaire de français , paris 1973-p 15

ثانيا :إصلاحا :

بعض الفقه الغربي يعرف الحريات بأنها : " مجموعة الحقوق المعترف بها و التي تعتبر أساسية في مستوى خضاري معين " و يقسم الحريات إلى 3 أنواع منها الحريات العامة التي تعتبر حرية التعبير والمعتقد والاجتماع أحداها لا بد من حمايتها قانونا وذلك إلى جانب كفالتها وضمان عدم التعرض لها [1].

الفرع الثاني : تعريف العقيدة :

أولا لغة: يعرفها الأستاذ هاني سليمان :

" العقيدة بمعنى الاعتقاد فهي التصديق و الجزم دون شك أي الإيمان [2] "

أما الأستاذ ساسي سالم الحاج يعتبر أن :

"حرية العقيدة هي حق الإنسان في إختيار الديانة التي يراها ملائمة له سواء كانت سماوية أو وثنية باعتبار الدين هو كل ما يستمد من وحي القوى العينية من تعاليم ونظم للحياة الآخرة [3] "

و التعريف الأخير هو تقريبا ما تضمنته التعريفات الفقهية الغربية إذ تعتبر من قبيل حرية المعتقد عدم الإيمان بأي دين ومن هنا نلاحظ الفجوة بين هذا التعريف و ذلك الذي يقترحه بعض الدارسين المسلمين.

ثانيا اصطلاحا :

العقيدة اصطلاحا هي التصور الإسلامي الكلي اليقيني عن الله الخالق وعن الكون والحياة وعما قبل الحياة وبعدها " [4] .

---

[1]- د. محي محمد سعد ، المرجع السابق ص 07 للنشر و التوزيع ، عمان الأردن 2006.

[2]- د. هاني سليمان الطعيمات، حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، دار الشروق ،عمان الاردن،2006 ،ص 160 .

[3]- د. ساسي سالم الحاج ، المرجع السابق ص 159.

[4] - د. هاني ، المرجع نفسه .

إن اختلاف الفقهاء حول مفاهيم الحرية والعقيدة سيؤدي حتما إلى الاختلاف حول تعريف " حرية المعتقد " بين فقهاء الغرب والشرق، بل إن الخلاف وصل داخل الفكر الغربي ذاته وظهر جليا بعد اتفاقية هلسنكي إذ تحفظ السوفييت على " حرية الإعلام " مع اعتقاد أوروبا الغربية الراسخ بخرق السوفييت لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية التي تعتبر بالنسبة للغرب حاليا من أولوياتها الملحة وانشغالاتها الدائمة.

فضلا عما تقدم فقد أثير جدل فقهي حول الفرق بين الحق والحرية واختصارا ما يمكن قوله في هذا الإطار أن الحق للفكر العربي مصدره القانون الطبيعي، أما الحرية فإن مصدرها القانوني الوضعي [1].

الفرع الثالث: تعريف حرية المعتقد.

كما تمت الإشارة من قبل فإن تعريف حرية المعتقد عرف تضاربا في المفهوم بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي وقد سبق أيضا الإشارة إلى أن الاختلاف حول مفهوم الحرية والعقيدة يؤدي بالضرورة إلى تضارب المفاهيم حول حرية المعتقد سواء بين الجانبين أو داخل الفكر الغربي وبين الدول القانونية (التي تخضع للقانون) والدول الشمولية، وإذا كانت الحرية نسبية من حيث المكان والزمان فحرية المعتقد كذلك، و لعدم التوسع كثيرا في هذه التعريفات والتيه فيها يمكن اقتراح تعريفين من كل مدرسة.

أولا : تعريف حرية المعتقد في الفكر الإسلامي

ينظر الإسلام إلى حرية المعتقد في إطار نظرة شاملة باعتبارها جزءا من الحقوق المرتبطة بالواجبات فليس هناك تعارض بين حرية المعتقد ومصلحة المجتمع فهي تنتهي بالتزام أهل الذمة باحترام الإسلام وعدم الإساءة إليه مثلما يلتزم المسلمون باحترام الأديان الأخرى وعدم المساس بمشاعر معتنقيها [2].

---

[1]- لتفصيل أكثر راجع Jean rivero .op.cit .p17 et suite

[2]- محي محمد مسعد ، المرجع السابق ص 10

ووفقا للفهم الإسلامي فالحرية الدينية تتضمن معنى مزدوجا :

1- حرية العقيدة التي تتيح للأفراد أن يعتنقوا دينا معينا .

2- حرية العبادة أي الحق في ممارسة الشعائر الخاصة بدينهم [1]

ثانيا : تعريف حرية المعتقد في الفكر الغربي :

" تحمل حرية الديانة مضمونين :

الأول: حرية إختيار الدين و التعبير عنه و تعرف بحرية الفكر (la liberté de conscience)

الثاني : الحق في ممارسة الشعائر و الطقوس المرتبطة بإيمان الفرد بدين ما" la liberté du culte "وهذه هي المعروفة بحرية المعتقد وهذه الأخيرة تفرض نظاما قانونيا معينا من وجهة النظر الفرنسية لأنها تشكل خيارا سياسيا أساسيا " un choix politique fondamental " [2]

ورغم الاختلاف الفكري نلاحظ مدى التقارب بين التعريفين السابقين من حيث الاعتراف بحرية الفرد في إختيار ديانته و التعبير عنه خارجيا .

وقد أوردت إعلانات الحقوق والحريات تعريفات لحرية المعتقد وهي عموما تختلف بكونها تعطي للشخص الحق في تغيير ديانته أو عدم الإيمان بأي دين .

المطلب الثاني : الأساس الفكري لحرية المعتقد

يقصد بالأساس الفكري، المرجعية الفكرية القانونية أي التأصيل الفقهي لفكرة حرية المعتقد في الفلسفة الغربية وذلك بالتركيز على نظرة المفكرين الفرنسيين باعتبار الدراسة ككل تتمحور حول حرية العقيدة في النظام القانوني الفرنسي ولذلك سوف يكون هذا الجزء من البحث مقسم إلى مراحل تاريخية،

---

[1]- د – هاني سليمان الطعيمات ، المرجع الاسبق ص 161

[2]- Gilles Lebreton.Les libertés publiques et droits de l'homme. 6 eme édition , éditions Dalloz .parsi 2003-p 399

بدءا من الحضارات الغربية القديمة و انتهاء بإقرار النصوص المحلية والعالمية الخاصة بحرية المعتقد، مرورا بالمدارس القانونية التي أثرت على التشريعات الفرنسية وعلى أحكام القضاء الداخلي والدولي.

الفرع الأول : حرية المعتقد في الحضارات الغربية القديمة.

إن فكرة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بمعناها الحديث كانت بعيدة كل البعد عن واقع الحياة الأوروبية في العصور القديمة وبالتحديد في الحضارتين اليونانية والرومانية، فقد عرفت الحضارة الرومانية بالطبقية واللامساواة وعدم احترام حرية العقيدة وحتى بعد ظهور المسيحية تعرض أتباعها للاضطهاد، فقد أصدر الإمبراطور " دقليانوس " أمرا بتجريد كل مسحي من الجنسية الرومانية ومنع عتق العبيد المسيحيين وأمر بهدم الكنائس وحرق الكتب المقدسة بل إن المسيحيين قدموا قربانا للحيوانات و الآلهة الوثنية [1].

- عندما تولى الإمبراطور " قسطنطين " الحكم عام 313 م أعلن الحرية الدينية إلا أنه هو نفسه أصدر قانونا يقضي بإحراق كل يهودي يمارس عبادته في العلن أو يدعو نصرانيا لليهودية .

وعام 395 صدر قانون : ثيود وسيوس " يقضي بإعدام الوثنيين [2] على إلحادهم .

وما تم عرضه هو على سبيل المثال فقط، ففي حين عرفت الحضارة الإسلامية احتراما لغير المسلمين لم تعترضه إلا بعض الحوادث المتفرقة والنادرة مست بحرية المعتقد، يزخر تاريخ الغرب باضطهاد المسلمين على مر العصور ناهيك عن اضطهاد غير المسلمين بل شمل أيضا إتباع المسيحية في ظل حكمها.

---

[1]- د- ساسي سالم الحاج ، المرجع السابق ، ص 101 .

[2]- د . هاني سليمان الطعيمات ، المرجع السابق ، ص 160

الفرع الثالث : حرية المعتقد في القرون الوسطى

بعد اضطهاد غير المسيحيين اتجه الغرب إلى اضطهاد المسيحيين المعارضين للكاثوليكية وبالتحديد في فرنسا، فعند الاعتراف بالكاثوليكية ديانة للدولة عقب توقيع " صلح بولونيا " la concordat de bologne من طرف فرانسوا الأول عام 196م فتح ذلك مجالا لتعقب البروتستانت واشتد ذلك في حكم " كاترين دي ميديسيس " Catherine de médisis وهنري الثالث الذي أصدر" قانون نانت" l'édit de Nantes" وعند تولي هنري الرابع الحكم في فرنسا أصدر قانون يتيح التعايش السلمي بإعطاء حرية المعتقد للبروتستانت لكن مجيء لويس الرابع عشر أنقض ذلك القانون واستمر اضطهاد البروتستانت إلى غاية صدور قانون التسامح " الذي أقر حرية المعتقد " [1].

وعموما تميزت أوروبا وفرنسا على وجه التحديد بصراع بين الحكام والكنسية في العصور الوسطى وفي مجال حرية المعتقد بفقدانها لكل مظهر من مظاهر التسامح الديني وشيوع التعصب الذي بلغ أوجه عند إنشاء محاكم التفتيش التي ظهرت في مدينة " تولفر " الفرنسية في عهد البابا غريغوريوس التاسع حيث اجتمع رجال الكنسية الكاثوليكية وقرروا إنشاء محكمة يمثل أمامها كل من اتهم في دينه الكاثوليكي أو خرج عند الكاثوليكية وسميت بديوان التحقيق وقد نكلت هذه المحكمة بالمسلمين في إسبانيا بعد سقوط الحكم الإسلامي [2] عامي 1609-1610 .

---

[1]- Gilles Le breton ,op,cit p 400

[2] – د-خيري أحمد الكباش ، الحماية الجنائية لحقوق الإنسان- دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية 2001-2002 ، دار الجامعيين للطباعة و التجليد ص 61 .

ومن أبشع صور انتهاك حرية المعتقد في فرنسا ما قام به البابا "إينوشنتي " عام 1208 باتهام الألبيين بالكفر والظلال وأعلن عليهم الحرب وقتل عشرين ألفا منهم ولم يستثن القساوسة والنساء والأطفال [1]

الفرع الثالث:حرية المعتقد في العصر الحديث

خلال القرنين 15 و16م ظهرت بعض الاتجاهات الفكرية التي تدعو إلى الإقرار بالحريات السياسية والتحرر من سلطة الكنسية والحاكم وأدى شيوع الفكر العلماني إلى بعض الثورات في إنجلترا ثم فرنسا أين ساد الحكم الملكي المطلق المتصالح مع الكنسية حينا والمتحالف معها أحيانا أخرى لم يكن هناك مجال للحديث عن الحقوق والحريات وبدأت الأفكار الديمقراطية تترسخ من خلال التيارات الفكرية التي نادت بالحريات والحقوق للشعوب [2] في ظل اعتقاد راسخ لدى الغرب بأن ممارسة تلك الحقوق والحريات لن يتحقق إلا في دولة القانون ومن هنا يتضح أن الحريات العامة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالديمقراطية بحيث يمكن القول أنه لا حرية بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون حرية [3] ولم يكن **هذا** الاعتقاد وليد الصدفة بل كان نتاجا لمراحل ومذاهب ومدارس فكرية أسست لفكرة الارتباط بين الحرية والديمقراطية وبدأ الاهتمام بها يتزايد إلى أن تركت بصماتها عن الأنظمة القانونية الداخلية والدولية فيما يخص تنظيم الحريات من بينها حرية المعتقد .

استمدت الفلسفة الغربية الحديثة مفهوم الحريات والحقوق من عدة مدارس فكرية مثلت في مجملها مذهبين رئيسيين: المذهب الفردي والمذهب الاشتراكي.

---

[1]- د . هاني سليمان الطعيمات ، المرجع السابق ص 176

[2] د – هاني سليمات الطعيمات ، المرجع السابق ص 88 و 89

[3]- د- محي محمد مسعد ، المرجع السابق ص 09 .

أولا:المذهب الفردي.

لا يتصور دعاة المذهب الفردي إمكان قيام أي نظام ديمقراطي دون تقرير الحقوق والحريات الفردية واعتبروا أن الحريات السياسية وسيلة لخدمة الحريات الفردية و ينبغي التضحية بالأولى إذا تعارضت مع الثانية [1].

على أسس المذهب الفردي ظهرت للوجوه مدرستي القانون الطبيعي و العقد الاجتماعي.

1- مدرسة القانون الطبيعي

ترجع جذور هذه المدرسة إلى الفلسفة اليونانية القديمة و مضمونها أن للأفراد حقوقا طبيعية غير مكتسبة من المجتمع بل من الفطرة باعتبارها امتيازات طبيعية تولد مع الإنسان وما عليه إلا استنباط التشريعات الكفيلة بصيانتها وفقا لقواعد القانون الطبيعي [2] .

انتقلت هذه الفكرة إلى القانون الروماني وقدر لها أن تنتعش في القرن 17 م وحاول رواد المدرسة الفصيل بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي [3] ورغم اتجاه بعض الدراسيين الفرنسيين إلى الفصل بين الحريات العامة وحقوق الإنسان باعتبار الأولى معترف بها من السلطات العامة التي تنظمها وأساسها هو القانون الوضعي [4]، إلا أن هذا القول مردود عليه إذ برغم الجدل الفقهي حول الفرق بين الحرية والحق في المفهوم فإنه في مجال الفكر والسياسة فالحق يرتبط بالحرية ارتباطا وثيقا فالحق لا يكون حقا إلا إذا تضمن حرية التمتع به

---

[1]- د-حسني قمر ، حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها و ضماناتها (دراسة مقارنة) دار الكتب القانونية جمهورية مصر العربية 2006، ص 13

[2]- د- خيري أحمد الكباش ، المرجع السابق ص 62.

[3]- د-هاني سليمان الطعيمات ، المرجع السابق ص 83.

[4]- Jean Rivero..op.cit .p 17

فالحرية صنو الحق ورديفه وحتى مصطلح الحرية قانونا هو " الحقوق التي يتمتع بها الأفراد اتجاه بعضهم بعضا و اتجاه الدولة وسلطاتها[1] .

وبالرجوع إلى " حرية المعتقد " فإنه لم يكن لها وجود في ظل الفلسفة اليونانية ومن هنا يمكن الاعتقاد أن مدرسة القانون الطبيعي لم تهتم بحرية المعتقد كثيرا للتأسيس لها ، لكن رغم عيوبها فإنها ساهمت في تطوير و ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان وحرياته بصفة عامة [2] والاعتراف بالشخصية الدولية للفرد وترسيخ فكرة الحقوق الطبيعية ووجوب احترامها.

2- مدرسة العقد الاجتماعي [3]

تأثر مفكروا هذه المدرسة بمبادئ مدرسة القانون الطبيعي واعترفوا للفرد بحقوق طبيعية و اتفقوا على تكوين مجتمع سياسي منظم لإنشاء السلطة الحاكمة أو الدولية التي تلتزم بتحقيق الصالح العام و احترام الحقوق و الحريات [4] وكان لهذه الأفكار تأثيرا على تبلور اتجاه فكري معين في الغرب يقوم على أساس أن الفرد هو محور النظام السياسي وأدى ذلك إلى إفتكاك السلطة من الحكام شيئا فشيئا في ظل صراع بين الحقوق والحريات من جهة، والسلطة السياسية من ناحية أخرى، فأدى ذلك إلى موجة الدساتير المكتوبة التي عرفتها أوروبا وعلى رأسها فرنسا بعد ثورة 1789 و إصدار إعلان حقوق الإنسان و المواطن الذي يعتبره الفرنسيون الكتاب المقدس في مجال الحقوق و الحريات و الذي أقر حرية المعتقد.

وقد كان لمبادئ هذه المدرسة أثارا واضحة بدورها على المواثيق الدولية و الدساتير الأوروبية وكان ذلك واضحا في إعلان حقوق الإنسان و المواطن

---

[1] - د- خيري أحمد الكباش ، المرجع ص. 32 .

[2]- التفصيل أكثر حول هذه المدرسة راجع Jean rivero.po.cit .p 36

[3]- ساسي سالم الحاج ، المرجع السابق ص.288 .

[4]- د- هاني سليمان الطعيمات – المرجع السابق ص 84

الفرنسي وهذا رغم العيوب التي اعترت المذهب الفردي كحرمانه الإنسان المنعزل من أية حرية وعدم مراعاته للصالح العام.

ثانيا: الحرية الدينية وفقا للفكر الاشتراكي

يعد انتشار الأفكار اللبرالية التي روج لها دعاة المذهب الفردي و بروز مساوئها من الناحية الاجتماعية و الإقتصادية بادر مجموعة من المفكرين لمناقشة فكرة الحقوق و الحريات من خلال الصراع الدائر بين القوى داخل المجتمع الرأسمالي الذي جعل من الحريات مفهوما أجوفا في ظل استبداد الطبقة الغنية .

في فرنسا بالتحديد هاجم المفكر الفرنسي " سان سيمون " الملكية الفردية و أعلن معاصره " شارل فرونسوا فوربيه " أن المشاركة وحدها هي التي ستكفل الحرية والمساواة و طالب أصحاب هذا المذهب الدولة بالتدخل لتحسين أوضاع المواطنين و تحقيق الحريات و الحقوق لهم .

لم يؤمن أصحاب هذا الفكر أبدا بالحقوق الطبيعية بل اعتبروا أن الحقوق و الحريات إمتيازات لفئة قليلة و ما هي إلا سراب طالما أن السلطة هي التي تحددها في إطار تكون فيه الحريات الجماعية أولى من الحقوق والحريات الفردية وفقا للهدف الإقتصادي ، فالحريات و الحقوق لديهم تؤدي وظيفة إجتماعية محظة [1].

لقد كان للفكر الاشتراكي تأثير على مجال الحقوق و الحريات في فرنسا حيث أدى إلى توسيع مجالها فظهرت الحقوق الإقتصادية و الاجتماعية .

وخلاصة القول أن المذهب الاشتراكي بتطرفه في تجاهل حقوق الفرد و حرياته ورغم إدعاء رواده إلى السعي لتحرير الفرد من براثن الرأسمالية المتوحشة ،فإنه لم تعرف الدنيا حكما ممدود الرهبة ومشدود الوثاق حول المجتمع إلى سجن كبير وحول الأفراد إلى قطعان مسيرة مثلما عرف في

---

[1]- د. هاني سليمان الطعيمات ، المرجع السابق ص 91 و 92

المجتمعات الشيوعية [1] و تاريخ الإتحاد السوفيتي سابقا حافل بانتهاكات حرية المعتقد في الجمهوريات التي بها أقليات أو أكثرية مسلمة ، بل أن النظام الشيوعي لم يكن يعترف بالدين أصلا و عموما فإن الموقف الروسي الحالي من إبادة المسلمين في البوسنة وكوسوفو و إنحيازهم المعلن للصرب أكبر دليل على الظلال .

خلاصة

حاولنا في هذا المبحث التعريف بحرية المعتقد والتأصيل بهذه الفكرة باعتبارها إحدى الحريات العامة التي ينادي بها الغرب اليوم من خلال أفكاره و نظرته للحريات العامة وحقوق الإنسان وما يمكن استخلاصه أن تلك الفلسفة وتلك المذاهب الفكرية باختلافها وجدت لها مكانا في المواثيق الدولية منذ نشأتها وكذا في الدساتير والتشريعات الداخلية و ذلك رغم عيوبها .

لم تعرف فرنسا في تاريخها القديم " حرية المعتقد " إلا في فترات قصيرة جدا ، وما عداها كان تعصبا و انتهاكا لهذه الحرية إلى غاية إقرار إعلان حقوق الإنسان و المواطن الفرنسي عام 1791 و ذلك أدخلها في حقبة جديدة في التعامل مع الحرية الدينية ، طبعا وفقا لمفهومها حول هذه الفكرة لكن ذلك لم يضع نهاية للانتهاك وسيكون المبحث التالي مخصصا لحرية المعتقد في التشريع الفرنسي .

المبحث الأول:حرية المعتقد " في التشريع الفرنسي "

إن دارس القانون يعرف أن المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و الإقليمية تتصدر الهرم السلمي للقواعد القانونية ،و الدستور الفرنسي نفسه يقرأ أن المعاهدات تسمو على القانون [2] لكن في هذا المبحث سيتم التركيز على التشريعات الفرنسية وكذا إعلان حقوق الإنسان و المواطن الفرنسي نظرا

---

[1]- هاني سليمان الطعيمات المرجع نفسه ص 97

[2]- راجع المادة 55 من دستور 1958 الفرنسي

لأهميته في النظام القانوني الفردي أما المعاهدات و الإتفاقيات فسوف تتم دراستها في المبحث الخاص بحماية " حرية المعتقد " .

المطلب الأول:حرية المعتقد في إعلان حقوق الإنسان و المواطن 1789

قبل قيام الثورة الفرنسية كان للملك لويس 16 مجلسا يتكون من الأشراف و جمعية تمثل فيها الطبقة الوسطى التي كانت تطالب بالحريات العامة كحرية العمل و الفكر و كانت تعرف بالطبقة العامة ، وعندما قامت الثورة الفرنسية تحولت هذه الجمعية إلى الجمعية الوطنية التي أسست للنظام الجديد ، وقامت لجنة مشكلة من بعض أعضائها بإصدار وثيقة سميت " الوثيقة الشرعية الخاصة بحقوق الإنسان و المواطن و أطلق عليها اسم : " الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان و المواطن " و اقر جملة من الحقوق و الحريات كان أبرزها حرية المعتقد التي تبناها الإعلان في المادة 10 منه حث قرر :

Nul ne doit être iquéte pour ses opinions , même religieuses , pourvu que leur manifestation ne trouble pas l'ordre public établi par la loi »

و هذه المادة تقر حرية المعتقد في حدود النظام العام الذي يفرضه القانون

الفرع الأول : التيارات الفكرية المؤثرة في الإعلان

تأثر إعلان حقوق الإنسان و المواطن بأفكار المذهب الفردي وذلك بعد مناقشات بين أنصار مدرسة القانون الطبيعي و القانون الوضعي و خرج في صيغته القانونية متأثرا بالاتجاهين لكن المهم أنه أكد على حرية الرأي و التفكير و المعتقد [1].

ورغم ذلك لم يتم احترام حرية المعتقد ، إذ بقيت الكاثوليكية الديانة الرسمية في فرنسا و أدى ذلك إلى حدوث أزمة عندما فرض القسم على القساوسة بالولاء للدولة .

---

[1]- د- ساسي سالم الحاج ، المرجع السابق ص 218

لأهميته في النظام القانوني الفردي أما المعاهدات و الإتفاقيات فسوف تتم دراستها في المبحث الخاص بحماية " حرية المعتقد " .

المطلب الأول:حرية المعتقد في إعلان حقوق الإنسان و المواطن 1789

قبل قيام الثورة الفرنسية كان للملك لويس 16 مجلسا يتكون من الأشراف و جمعية تمثل فيها الطبقة الوسطى التي كانت تطالب بالحريات العامة كحرية العمل و الفكر و كانت تعرف بالطبقة العامة ، وعندما قامت الثورة الفرنسية تحولت هذه الجمعية إلى الجمعية الوطنية التي أسست للنظام الجديد ، وقامت لجنة مشكلة من بعض أعضائها بإصدار وثيقة سميت " الوثيقة الشرعية الخاصة بحقوق الإنسان و المواطن و أطلق عليها اسم : " الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان و المواطن " و اقر جملة من الحقوق و الحريات كان أبرزها حرية المعتقد التي تبناها الإعلان في المادة 10 منه حث قرر :

Nul ne doit être iquéte pour ses opinions , même religieuses , pourvu que leur manifestation ne trouble pas l'ordre public établi par la loi »

و هذه المادة تقر حرية المعتقد في حدود النظام العام الذي يفرضه القانون

الفرع الأول : التيارات الفكرية المؤثرة في الإعلان

تأثر إعلان حقوق الإنسان و المواطن بأفكار المذهب الفردي وذلك بعد مناقشات بين أنصار مدرسة القانون الطبيعي و القانون الوضعي و خرج في صيغته القانونية متأثرا بالاتجاهين لكن المهم أنه أكد على حرية الرأي و التفكير و المعتقد [1].

ورغم ذلك لم يتم احترام حرية المعتقد ، إذ بقيت الكاثوليكية الديانة الرسمية في فرنسا و أدى ذلك إلى حدوث أزمة عندما فرض القسم على القساوسة بالولاء للدولة .

---

[1]- د- ساسي سالم الحاج ، المرجع السابق ص 218

وعام 1801 أعاد نابليون الوحدة بين الكنيسة و الدولة ولكن لم تعد الكاثوليكية دين الدولة بل " دين الغالبية العظمى من الفرنسيين " وأصبح القساوسة ورجال الدين موظفين لدى الدولة مع اعتراف هذه الأخيرة بديانتين بروستانتية و الديانة اليهودية وعموما أصبح وضع الحرية الدينية أفضل من السابق وشكل تصالح 1801 تأسيسيا لتنظيم منح مرفق العبادة مزايا مادية مع بقائه خاضعا للرقابة [1].

كما يشير اغلب الباحثين فقد تأثر الإعلان الفرنسي بالإعلان الأمريكي الذي سبقه في الظهور.

الفرع الثاني : القيمة القانونية للإعلان

أثير الجدل قديما وحديثا حول القيمة الحقيقية لإعلانات الحقوق داخل و خارج فرنسا .

بالنسبة لإعلان 1789 الفرنسي فإنه عند صدوره على حد رأي البعض لم يكن حينها يتمتع بأية قيمة قانونية إلا أن وضعه من طرف مؤسسي دستور فرنسا لعام 1791 منح له قيمة قانونية ، فإلى جانب تأكيده للعديد من الحقوق و الحريات لا سيما الحرية الدينية التي اعتبرها من الحقوق المدنية، فإنه لا زال إلى اليوم يشكل مرجعية قانونية و قضائية و اكبر دليل على ذلك أن العديد من قرارات مجلس الدولة الفرنسي ترتكز على هذا الإعلان في تحديثها [2].

ويرى كثير من رجال القانون أن للإعلان الفرنسي أهمية خاصة في تاريخ الحقوق السياسية إذ تبنته مختلف الدساتير الفرنسية و الأوروبية الغربية

---

[1]- - أثير الجدل حتى حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، لتفصيل أكثر راجع د- إبراهيم أحمد خلفية ، الالتزام الدولي باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية 2007 ص 42 وما يليها .

[2]- د- هاني سليمان الطعيمات ، المرجع السابق ص 66 و مايليها .

والإفريقية وبذلك انتقلت مبادئ الإعلان من الإطار النظري إلى الإطار القانوني و لم تعد مجرد نصوص تشريعية عادية يمكن تعديلها .

المطلب الثاني:حرية المعتقد في الدستور الفرنسي

أكدت كل الدساتير الفرنسية على "حرية المعتقد " في إطار حرية التفكير و الضمير والوجدان، وأكدت ديباجة الدستور الفرنسي الحالي حرص المؤسس الدستوري وتمسكه بحقوق الإنسان وتأكيده على المساواة بين الأفراد واحترام حرية العقيدة وذلك من خلال:

الفرع الأول: المادة 02 من الدستور التي أكدت ان فرنسا جمهورية لائكية ديمقراطية واجتماعية تضمن المساواة أمام القانون لكل المواطنين دون تمييز بسبب العرق او الدين، وهي تحترم كل الديانات" ويعد هذا إقرارا صريحا بالحرية الدينية.

« La France est une république sociale. Elle assure l'égalité devant la loi de tous les citoyens sans distinction d'origine, de race ou de religion, elle respecte toutes les croyances. »

الفرع الثاني: المادة 01 من الدستور

نصت على أن فرنسا تحترم كل الأديان.

المطلب الثالث: حرية المعتقد في التشريع الفرنسي

بحلول عام 1880 صدر قانون لائكية التعليم ومكافحة الرهبانية التي وضعت تحت نظام استثنائي[1] وهذه النقطة بالذات سيتم التركيز عليها لاحقا.

التشريع الفرنسي الذي يحكم حاليا حرية المعتقد هو قانون 1905/12/09 الذي أعاد الفصل بين الكنيسة و الدولة، وقد انقسم الفقه في فرنسا إزاء هذا القانون حيث اعتبره البعض انه "النظام التشريعي الأكثر احتراما لحرية العقيدة".

Le système le plus respectueux de la liberté de culte [2] .

1- AndréPouille et Jean Roche, op,cit .p155

2 - Gilles Lebreton.,op. cit,p 400

في حين يرى آخرون أن هذا القانون انشأ نوعا من الفصل العدواني لأنه تم فرضه على الكنيسة الكاثوليكية [1].

كان قانون 1905 يهدف الى تحقيق هدفين أساسيين:

1- تحقيق الفصل بين الكنيسة و الدولة أي فصل الدين عن الدولة تحقيقا لحرية ممارسة المعتقد و إعطاء كل طائفة دينية الحق في ممارسة ديانتها.

2- فرض حياد الدولة تجاه الأديان و تخليها عن تسيير شؤونها إلى الجمعيات.

الفرع الأول:حرية ممارسة العقيدة

منح قانون 1905 الحق في ممارسة الشعائر الدينية سواء منها التي يمارسها الفرد بمفرده [2] أو في جماعة وهذا ما اصطلح عليه بالتعبير الداخلي و الخارجي على حرية المعتقد.

أولا : حرية التعبير الداخلي عن المعتقد.

ويقصد بها الطقوس والعبادات التي يمارسها الإنسان بمفرده كالصلاة أو الدعاء، ويرى بعض الفقه في فرنسا أن هذا القانون استطاع أن يقيم التوازن بين حرية الممارسة الداخلية للمعتقد ومتطلبات السكينة العامة

ثانيا: حرية الممارسة الخارجية للمعتقد

وتخص هذه النقطة أجراس الكنائس وأوكلت هذه السلطة لرؤساء البلديات وذلك لضمان السكينة العامة وأكد على ذلك مجلس الدولة في عدة قرارات، لكن بحلول عام 1906 صدرت عدة نصوص منعت دق الأجراس في عدة

---

[1]- André pouille, jean roch, op, cit, p155

[2]- نصت المادة 01 من قانون 1905 على ان " الجمهورية تضمن حرية المعتقد وتضمن حرية ممارسة المعتقد في الحدود التي يتطلبها صالح النظام العام

مناسبات كحالة الخطر الوشيك او الأعياد الوطنية مما اعتبره البعض تدخلا في الدين في ظل دولة فصلت نفسها عن الدين [1].

الفرع الثاني:حياد الدولة اتجاه الأديان

أكد قانون 1905 أن "الدولة لا تتبنى أي معتقد" [2]، وقد تم تطبيق ذلك عمليا بامتناع الدولة الفرنسية عن تمويل الأديان وإزاحة كافة العوائق التي تفترض ممارسة حرية المعتقد.

أولا: الامتناع عن تمويل الأديان

يعتبر قانون 1905 أن كل تمويل للأديان غير شرعي وان الدولة لا تمول أي معتقد وهذا ما أكدته المادة 02 من القانون أعلاه، وبذلك يكون المشرع الفرنسي تخلى عن الأديان التي كان يعتبرها رسمية وكان يمولها و القائمين عليها، كما منع إدراج أي باب في ميزانية أي هيئة عامة تخص تمويل أي معتقد ، ورغم ما تقدم فان المشرع قرر تمويلا غير مباشر من خلال سماحه بتمويل بعض المؤسسات كالمدارس و السجون تسهيلا لممارسة حرية المعتقد [3]، ثم أصدر في 1987/07/23 قانونا يتيح التمويل غير المباشرو ذلك باستفادة المتبرعين للجمعيات الدينية من إعفاءات ضريبية.

ثانيا:التزام الدولة بتسهيل ممارسة حرية المعتقد

نشير على أن الكثير من الدارسين الفرنسيين يرون ان فترة الحرب العالمية الثانية كانت وبالا على الحريات والحقوق خاصة حرية المعتقد ، ففي هذه الفترة تولى الحكم في فرنسا حكومة موالية للنازيين وأصدرت عدة تشريعات ضد اليهود من بينها مرسوم منعهم من ممارسة أكثر من ثمان وأربعون مهنة

1- Gilles le breton,op, cit, p 402

2- l'article 02 de la loi 1905

3- Les subventions déguisées.ibid.p404

،ومرسوم يتضمن القانون الخاص باليهود و يمنعهم أيضا من ممارسة حتى المهن الفنية التي لها اتصال بالجمهور[1].

ثانيا : إلتزام الدولة بتسهيل ممارسة حرية المعتقد

بالإضافة إلى قانون 1905 فان الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها فرنسا تفرض على المرافق العامة تبني نظام يتوافق مع ممارسة حرية المعتقد وقد صدر في هذا الاتجاه قانون "ديبري" la loi Debré في 31-12-1959 لضمان حرية المعتقد في التعليم العام وكذا الثقافة الدينية.

لقد عرفت فرنسا جدلا حادا حول حرية التعليم وحياده منذ الثورة الفرنسية ومن الناحية القانونية فان قانون ديبري اقر حياد التعليم الحكومي وضمان تكوين جيد في المدارس في إطار مساواة لجميع المعتقدات.

كما تعد اللائكية في نظر الدارسين الفرنسيين هي الحياد بعينه اتجاه الاديان [2] وهذا الحياد يفرض:

1- ان يكون التأطير من طرف أساتذة لائكيين [3]

وبذلك منعت فرنسا رجال الدين من التعليم في المدارس الحكومية[4].

أما في التعليم العالي فان المجلس الدستوري الفرنسي فصل في الأمر في قرار شهير بان " الأساتذة والأساتذة المحاضرون استقلاليتهم تعد مبدأ أساسي معترف به في قوانين الجمهورية " بل ولها قيمة دستورية. [5]

---

[1]- تم إصدار هذه القوانين أثناء حكم فيشي.

[2]- gilles le breton, op,cit ;p418

[3]- la loi du 30 octobre 1886

[4]- راجع حكم مجلس الدولة الفرنسي في 1912/05/10
C.E. L'arrêt Bouteyre
و التعليق عليه:
M.Long et autres.Les grands arrêts de la jurisprudence administrative. 14 ed.ed.Dalloz.paris, 2003.p15

[5]- راجع قرار المجلس الدستوري الفرنسي:c.c.20-01-1984

2- اما بالنسبة للتلاميذ فلهم الحق في الاستفادة من التعليم دون تمييز بسبب العرق او الدين ويمكنهم ممارسة حرية المعتقد داخل المؤسسات لكن دون ان يشكل ذلك مساسا بحياد التعليم الحكومي [1].وعندما صدر مرسوم 1991/02/18 الذي أباح التجمع داخل المؤسسات وإنشاء الجمعيات فانه منع ان يكون لأي جمعية غرض سياسي او ديني .[2]

أما في التعليم العالي فهناك حرية مطلقة في هذه الأمور.

الفرع الثالث: الإسلام و حرية المعتقد في التشريع الفرنسي

يعتبر الإسلام حاليا الديانة الثانية في فرنسا وهو يتمتع ببعض الحريات من طرف السلطات العامة كاحترام الأغذية المحرمة في المطاعم العامة وحق بناء المساجد، وحاليا هناك أكثر من ألف مسجد في فرنسا و 600 جمعية إسلامية.

من حيث النظام القانوني ليس هناك تشريع يخص الإسلام والمسلمين في فرنسا، ويرى البعض ان ذلك من الصعوبة بمكان نظرا لتعدد المذاهب الإسلامية و الدول التي ينتمي لها المسلمون، ولعل ذلك ما جعل فرنسا تعامل الإسلام كأي دين أخر طالما أنها أقرت اللائكية.

ونسجل هنا ان فرنسا أصدرت العديد من القوانين و التنظيمات التي تردع كل من يسيء لليهود او اليهودية او يشكك في المحرقة ورغم ان البعض في أوروبا والغرب يعتبر ان ذلك من الإنصاف لليهود كرد فعل على القوانين التي أصدرتها حكومة فيشي ضدهم الا ان المبالغة في هذا الامر يؤكد بحق عقدة الغرب تجاه "الهولوكوست" وازدواجية التعامل مع الاديان وهذا رغم كل ما

---

[1]- وهذا ما اكدته المادة 10 من قانون 1989/07/10 :

« Dans les collèges et lycées, les élèves disposent dans le respect du pluralisme et du principe de ces liberté d'information et de la liberté d'expression. L'exercice de ces libertés ne peut porter atteinte aux activités de l'enseignement »

[2] -André pouille, et Jean roche,op,cit,p 404

سجلناه وسوف نسجله عن الزخم القانوني و القضائي في فرنسا لإقرار و حماية حرية المعتقد.

في عام 2003 تم تشكيل هيئة استشارية "المجلس الفرنسي للدين الإسلامي" Le conseil Français du culte Musulman

ليكون الجهة التي تدير الحوار فيما يخص الاحترام المتبادل بين الإسلام واللائكية التي تعتبرها فرنسا أقدس الأقداس لكن رغبة فرنسا في ان يكون المجلس مكونا ومنتخبا من المسلمين لم تتحقق و تم تأجيل الانتخابات لخلاف بين تياري"اتحاد الجمعيات الإسلامية بفرنسا" ومسجد باريس الذي تعتبره فرنسا تيارا عصريا « Le courant Modéré » أما فيما يخص حرية تكوين الجمعيات فقد سمح قانون 1905 بإنشاء جمعيات يكون غرضها ممارسة المعتقد فقط وان تكون مكونة من عدد قليل من الأعضاء، و الجمعيات الإسلامية في فرنسا ترفض طلباتها بالتشكيل كجمعية ثقافية.[1]

المبحث الثاني: حرية المعتقد في القضاء الفرنسي

سيتم في هذا الجزء من البحث التركيز على قضاء مجلس الدولة الفرنسي باعتباره قاضي المشروعية و الرقيب على أعمال الإدارة و على راسها السلطة التنفيذية التي سبق واشرنا أنها المصدر الأول الذي يهدد الحريات العامة في عدة مجالات .

المطلب الأول: في مجال الضبط وحرمة أماكن العبادة

حدد مجلس الدولة الفرنسي تدخل سلطات الضبط في أماكن العبادة وذلك بإسناد مهمة حفظ وضبط الكنيسة إلى وزير الشؤون الدينية وذلك لضمان ممارسة الديانة، وأصدر قرارات في هذا الشأن[2] وبذلك أصبح من حق

---

[1]- Gilles le breton, op, cit, p 406

[2]- قرار مجلس الدولة الفرنسي L'arrêt Abbé touron الصادر في 24-05-1938
Arrêt Abbé chalumey في 04-11-1994

القساوسة والأساقفة والحاخامات الإشراف على أماكن العبادة الخاصة بهم، تحديد ساعاتها وتنظيمها الداخلي والإشراف على احترامها.

ولكن مهمة الضبط هذه ليست بمفهومها المعروف في القانون الإداري، اذ لا يملك المشرفون على أماكن العبادة سلطات الضبط الحقيقية المتمثلة في القوة العمومية، ففي حالة وجود اضطرابات وبطلب منهم فقط تتدخل الشرطة داخل أماكن العبادة، بل بإمكان سلطات الضبط أن تتدخل دون موافقة وزير الشؤون الدينية وذلك لفرض النظام العام او للقبض على شخص محل بحث ومتابعة قضائية.

المطلب الثاني: في مجال الممارسة الخارجية للعبادة:

قام مجلس الدولة الفرنسي بإلغاء القرارات التي منعت أو قلصت من أجراس الكنائس بشكل يمس بممارسة الدين بفضل حكمته، فالأجراس التقليدية ليوم الاحد أقر أنه لا يمكن منعها وفرض رقابة صارمة على سلطات الضبط المقررة لرئيس البلدية في هذا المجال[1] إذ لا يمكنها منعها الا اذا هددت النظام العام بشكل خطير، كما انه أي مجلس الدولة الفرنسي في المقابل يجيز التظاهرات غير الاعتيادية المعبرة عن الدين بكل سهولة إذا لم تمس بالنظام العام وان كان ذلك يخص سير السيارات ،وعموما هناك تذبذب في مواقف مجلس الدولة بهذا الخصوص[2].

المطلب الثالث: في مجال التعليم وحرية المعتقد:

طرحت على مجلس الدولة الفرنسي عدة قضايا تخص حماية حرية المعتقد في المؤسسات التعليمية خاصة المدارس الابتدائية والثانوية.

الملاحظ على هذه القرارات أن:

---

[1]- قراري: Abbé olivier الصادر 1909/02/19 و: Abbé didier الصادر 01- 05- 1914

[2]- راجع في هذا الخصوص: Arrêt Legaste loi 21- 01- 1966

و.Arrêt jeunesse indépendante chrétienne féminine 05- 03- 1948

1- مجلس الدولة الفرنسي الذي له باع طويل في حماية مبدأ المشروعية بل يعد نموذجا قضائيا أخذت عنه الكثير من دول العالم وفي مقدمتها الجزائر، قد استند في أحكامه المتعلقة بقضايا حرية المعتقد إلى كل من إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي لاسيما المادة 10 منه، وقانون اللائكية الذي أشرنا إليه آنفا، وهذا إلى جانب الدستور والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ونخص منها بالذكر الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تبنتها فرنسا.

2- اعتبر مجلس الدولة في قراراته تلك على أن ارتداء الرموز الدينية تعبيرا عن حرية المعتقد ليس في حد ذاته لا يتناسب مع مبدأ اللائكية وحياد التعليم الحكومي طالما أنه لا يمس بالنظام والسير الحسن داخل المؤسسة.

وقد تذبذب موقف مجلس الدولة الفرنسي حول مسألة ارتداء الحجاب في عدة قضايا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الفرع الأول: قضايا حكم فيها مجلس الدولة لصالح حرية المعتقد

ويتعلق الامر بقرارين شهيرين هما:

أولا: قرار L'Arrêt Kherouaa الصادر في 02- 11- 1992

وتتمثل وقائع القضية امتناع التلميذة المسلمة خلع الحجاب أثناء حصة التربية البدنية فاتخذت المؤسسة قرارا بطردها نهائيا من المدرسة، وذلك لان ارتداء الحجاب يشكل خرقا للمادة 13 من النظام الداخلي للمؤسسة الذي يحظر على التلاميذ ارتداء الرموز أيا كان نوعها دينية أو مذهبية، وطعن أولياء التلميذة في القرار أمام محكمة باريس الادارية التي أكدت القرار واعتبرته صحيحا مما اضطر المدعي رفع الأمر أمام مجلس الدولة باعتباره أعلى هيئة قضائية إدارية فضلا عن كونه قاضي نقض ليأتي قراره مؤكدا على ان قرار المؤسسة بالطرد

كان فيه تجاوزا للسلطة أي اعتبره غير مشروع لأنه يتعارض مع الحرية الدينية التي تقرها المواثيق والقوانين الفرنسية[1].

وتتمثل أهمية هذا القرار في ان مجلس الدولة أكد قرارا سابقا أن ارتداء الرموز الدينية ليس في حد ذاته متعارضا مع مبدأ اللائكية[2]، ويتعلق هذا القرار بدعوى رفضها وزير التعليم الوطني عند بدء العام الدراسي سعيا منه لمعرفة رأي مجلس الدولة حول ارتداء الرموز الدينية و بالأخص الحجاب في المؤسسات التعليمية الحكومية[3]، وكانت تلك المرة الأولى التي يقرفيها مجلس الدولة لصالح إرتداء الحجاب.

ثانيا : قرار L'Arret Yilmaz

" الصادر في 14- 03- 1994

تتمثل وقائع القضية في رفض مدرسة حكومية في فرنسا تسجيل فتاة مسلمة محجبة وطرد أختها بدعوى أن ارتداء الحجاب يتعارض مع النظام الداخلي لهاته المدرسة الذي يمنع ارتداء أي رمز من الرموز الدينية من طرف التلاميذ.

طعن والد الفتاتين ضد هذا القرار الذي أيدته محكمة "نانت" الإدارية مما دفع المدعي إلى الطعن في قرار المحكمة امام مجلس الدولة الذي اعتبر النظام الداخلي للمدرسة غير مشروع لان فيه منع نهائي لارتداء الرموز الدينية.

جاء قرار مجلس الدولة تقريبا بنفس حيثيات القرارات السابقة وأكد على ان ارتداء الحجاب باعتباره رمزا دينيا في حد ذاته لا يتعارض ومبدأ اللائكية وحياد التعليم الحكومي واعتبر أن قرار المؤسسة غيرمشروع باعتبار أن نظامها الداخلي الذي استندت عليها لتقرير طرد الفتاة وعدم قبول تسجيل اختها يتعارض مع

---

[1]- للاطلاع على حيثيات القرار راجع النص الكامل من خلال الموقع: www. Conseil _état. FR

C.E. Arrét Kherouaa

أول قرار صدر بهذا الشأن في1989 كان في27 -11

[3]- كانت هذه الدعوى تسعى لفحص مشروعية ارتداء الرموز الدينية داخل المدارس الحكومية.

المواثيق والنصوص التي تقرها فرنسا في إطار حرية المعتقد، وبما أنه قاضي مشروعية فقد أنصف من جديد الحجاب وحرية المعتقد بالرغم ما يشكله الامر من حساسية في فرنسا كغيرها من دول الغرب اتجاه الاسلام.

ويعد القراران السابقان ومثيليهما انتصارا للقانون أولا واخيرا.

ونسجل هنا ملاحظة مهمة أن رأي مجلس الدولة الفرنسي الصادر في 27-11-1989 لأول مرة يعترف مجلس الدولة خلافا لقضائه السابق باختصاصه بالنظر في مدى مشروعية الانظمة الداخلية لمؤسسة تعليم حكومي وبالتالي رقابة مدى تجاوزها لسلطاتها.

وقد حكم مجلس الدولة الفرنسي لصالح حرية المعتقد لصالح تلميذ يهودي الديانة، طالب بإعفائه من التعليم يوم السبت باعتباره يوما مقدسا لدى اليهود واعتبر مجلس الدولة انه لا يمكن للتلميذ يوم السبت لان ذلك من شأنه ان يعيق سير الدراسة وانتظامها لكنه في ذات الوقت أقر بإمكانية الحصول على إذن من المؤسسة التعليمية في ظروف مختلفة على رخصة للغياب حتى وإن كان ذلك يتعلق برخصة غياب ليوم أسبوعيا.

الفرع الثاني: قرارات لم تكن لصالح حرية المعتقد

وتتلخص وقائع القضية أساسا في نزاع بين والدي تلميذين ومديرة L'arret Aoukili

مدرسة في مدينة فرنسية حيث حدثت مشكلة بين التلميذتين وأستاذ التربية البدنية الذي طالبهما بخلع الحجاب في حصته لأسباب أمنية كما يقول.

تم طرد الفتاتين مؤقتا وعودتهما شكلت قضية رأي عام وتدخلت الصحافة مع إصرارهما عدم خلع الحجاب وادى ذلك إلى تقرير الطرد النهائي وطعن الوالدان في القرار أمام محكمة ليون الإدارية التي أيدت القرار مما دعاهما إلى نقل الدعوى امام مجلس الدولة.

في حيثيات قراره استعمل مجلس الدولة ذات المقتضيات في القرارات السابقة بتاكيده حق الطلبة في ارتداء الرموز الدينية تعبيرا عن حرية المعتقد.

لكنه اعتبر أن قرار الطرد لا يتنافى والمشروعية وقد كان تسبيب مجلس الدولة لا يستند إلى الوقائع القانونية التي عودنا عليها، بل على وقائع مادية كانت مواكبة لاصدار القرار المطعون فيه حيث اعتبر ان عقوبة الطرد ضد الفتيات اللاتي شاركن في حركات احتجاجية سببت اضطرابا خطيرا للسير العادي للمؤسسة التعليمية ويكونا بذلك قد تعدين حدود التعبير وممارسة ديانتهن داخل المؤسسة التعليمية[1] واكد هذا الاتجاه في قرار آخر[2]، اما بالنسبة للأستاذة فإن مجلس الدولة الفرنسي أصدر رأيا اعتبر فيه ان ارتداء رمز يميز الانتماء إلى دين معين يشكل عائقا امام مبدأ اللائكية اذا تم ارتداؤه من طرف موظف عام أثناء تادية مهامه[3].

وقد اكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان اعتبرت ان منع ارتداء الحجاب أثناء ممارسة الأستاذة لمهامها التربوية ياتي في إطار احترام حياد التعليم الحكومي الابتدائي[4].

القرار الآخر هوالصادر في 07 جانفي 2006 المتعلق بمنع بث قناة المنار في فرنسا وجاء هذا القرار تأكيدا لقرار المجلس الأعلى السمعي البصري الذي منع بث القناة في فرنسا ورفض طعن قناة المنار لإنعدام الأساس القانوني ، واعتبرمجلس الدولة في حيثيات قراره ان برامج المنار تصب في مجملها في إطارالعداء للسامية ، و إذا كان القرار يبدو بعيدا عن مسألة حرية المعتقد بالنسبة للبعض إلا أنه يدل بالتأكيد على المنحى الخطير الذي يتجه إليه القضائ

---

[1]- راجع النص الكانل للقرار الصادر في 10- 03-1995 C.E

[2]- راجع النص الكامل للقرار الصادر في 20-10-1999.

[3]- راجع رأي مجلس الفرنسي الصادر في 03-05-2000 Mme Marteau

[4] - M. Long et autres, op, cit, p154. 58

الفرنسي و كذا المشرع بمحاباة اليهودية على حساب الاديان الاخرى ،في مقدمتها الإسلام .

وما يمكن قوله أخيرا ان مجلس الدولة الفرنسي صاحب التاريخ العريق في الرقابة على المشروعية ورغم الزخم الكبير لقراراته التي تعد مرجعية قانونية قضائية وفقهية للعديد من الدول فإنه حاول أن يوازن باعتقادنا بين حرية المعتقد التي لها المكانة المحترمة في المجتمع وفقا للمفهوم الخاص لهذه الحرية وبين المتطلبات التي تمليها الضغوط السياسية والثقافية ومجتمع ودولة ربما يحسان بالخطر من المد الإسلامي دولة وقاض يعتبرون الحجاب رمزا دينيا وليس فرضا كما يراه المسلمون.

المبحث الثالث: ضمانات حرية المعتقد وآليات جمايتها في النظام القانوني الفرنسي:

بعد معرفة مكانة حرية المعتقد في التشريع والقضاء الفرنسي، يكون هذا المبحث مخصصًا للضمانات والآليات القانونية المقررة لحمايتها، يفرد لكل عنصر مطلب وذلك رغم التداخل الذي تعرفه الضمانات وآليات الحماية.

المطلب الأول: ضمانات حرية المعتقد:

يقصد بالضمانات في هذا الخصوص مجموعة المبادئ الواجب مراعاتها من أجل كفالة الاحترام الواجب لحرية المعتقد، وتعتبر هذه الضمانات قانونية بالدرجة الأولى وتختلف من دولة إلى أخرى، ونجملها في العناصر التالية وهي لا تخص فرنسا وحدها بل أغلب الدول التي تعترف بحرية المعتقد كأبرز نوع من الحريات العامة.

الفرع الأول:

التأكيد على تقرير الحقوق والحريات السياسية في إعلانات الحقوق والمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات [1] المتصلة بالموضوع " حرية المعتقد

---

[1] – د. حسين قمر، المرجع السابق، ص 113.

" والالتزام بها في التشريع الداخلي وفي هذا الإطار رأينا أن فرنسا أصدرت إعلان حقوق الإنسان والمواطن، وينص على " حرية المعتقد " واحترامها وتبناها المشرع الفرنسي في دساتير متعاقبة وقوانين عدة، هذا فضلا عن مصادقتها على عدد معتبر من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالموضوع وسوف نشير لها في جانب الحماية.

الفرع الثاني: تقرير الفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة بينها [1]

أقر الدستور الفرنسي مبدأ الفصل بين السلطات وذلك كمظهر من مظاهر الديمقراطية التي تكفل أقصى حماية للحريات عموما، مع فرض رقابة مستمرة على السلطة التنفيذية من خلال توجيه الأسئلة وإشارة المسؤولية الوزارية للحكومة [2] في حال خرق هذه الحريات أو الاعتداء عليها، وذلك لأن السلطة التنفيذية هي التي تملك سلطة الضبط ولها صلاحيات في التدخل مثلا في أماكن العبادة في حالات محددة لفرض النظام العام وتمت الإشارة إلى البعض منها في المبحث الأول، ولها أيضا وسائل السلطة العامة والتنفيذ الجبري والقوة العسكرية وقد تتدخل على حساب الحريات.

إن حماية الحريات ومن بينها حرية المعتقد ملحة لأنه عبر التاريخ وجد على الدوام صراع بين " الحرية والسلطة " وهناك مقولة معروفة في القانون الدستوري "أن كل من يملك سلطة يميل إلى التعسف في استعمالها tout homme qui détient le pouvoir est porter à en abuser ".

ويرى بعض الفقهاء في فرنسا أنه يجب حماية الحريات حتى من السلطة التشريعية فرغم أنها ممثلة من الشعب وتعبر عنه فإن الخطر يكون كبيرا على الحرية إذا كان للسلطة التنفيذية أغلبية برلمانية في الجمعية الوطنية وأن تصاعد

---

[1] - د. حسين قمر، المرجع السابق، ص 115.

[2] - راجع نص المادة 48 من الدستور الفرنسي، د. هاني محمد مسعد، المرجع السابق، ص 340 وما يليها.

التيار " التقنوقراطي " سوف يؤدي إلى تقوية السلطة التنفيذية وهذا ينطبق على أغلب الحكومات الديمقراطية في العالم [1].

إضافة إلى ما تقدم إلى الفصل بين السلطات يضمن للسلطة القضائية استقلالها وحيادها لتكون الجهة الرقيبة والحارسة على حقوق المواطنين وحرياتهم [2] ويعرف النظام القضائي الفرنسي ازدواجية القضاء منذ أكثر من قرنين من الزمن.

الفرع الثالث: إقرار مبدأ المشروعية:

يقصد بمبدأ المشروعية خضوع الدولة بكافة سلطاتها، إلى القانون أو هو احترام الدولة بحكامها ومحكوميها للقانون أي افتراض أن كل من يصدر عن الدولة ومواطنيها من تصرفات لا تخرج عن إطار القانون، ومبدأ المشروعية يكون ضمانات للحريات لأنه يحمي المواطنين من تحكم السلطة وتعسفها[3]، وينتج عن مبدأ المشروعية قانونا أن كل أعمال السلطة التنفيذية تخضع للرقابة القضائية ويمكن إلغاؤها لعدة أوجه أبرزها تجاوز السلطة وهذه الرقابة تفرض على قرارات السلطة التنفيذية أيا كان مصدرها وإن كان رئيس الدولة ولكن باستثناء أعمال تعرف في فقه القانون بأعمال السيادة.

في فرنسا، الجهة المعنية بالرقابة على المشروعية هي القضاء الإداري متمثلا في المحاكم الإدارية ومجلس الدولة الذي سبق وتبين ماله من تأثير من خلال آرائه وقراراته على الحريات ومن بينها " حرية المعتقد " هذا فضلا عن مكانته في مؤسسات الدولة الفرنسية باعتباره أحد الأعمدة إن لم نقل أهمها لإقامة القانون واحترامه، ويمكن إضافة إلى ذلك الإشارة إلى الحق الثقافي المكفول للأفراد والهيئات في حال الاعتداء على إحدى الحريات المضمونة.

---

1 - Jean Rivero, Op. Cit, p 163 – 164.

2 - د. هاني سليمان الطعيمان، المرجع السابق، ص 356 و357.

3 - للتفصيل أكثر، راجع: د. هاني محمد مسعد، المرجع السابق، ص 332 وما يليها.

الفرع الرابع: تقرير مبدأ الرقابة على دستورية القوانين: [1]

منذ إنشاء المجلس الدستوري الفرنسي، أعطى هذا الأخير قيمة دستورية لغالبية الحريات العامة وأصبح دوره يزداد أهمية باعتبار مهمته أكبر ضمانة للحريات، فهو يراقب مدى دستورية كل من: القوانين، القوانين العضوية، النظام الداخلي للبرلمان والمعاهدات الدولية [2].

ويتميز المجلس الدستوري الفرنسي بالجرأة في إلغاء قوانين غير مطابقة للدستور خاصة في مجال الحريات[3] .

ولا تقتصر رقابة المجلس الدستوري على الظروف العادية، إنما أيضا في الظروف الاستثنائية التي نصت عليها المادة 16 من دستور 58، فقد توقع المؤسس الدستوري الفرنسي وصفا تكو فيه " مؤسسات الجمهورية، استقلال الأمة، سلامة أراضيها أو تنفيذ التزاماتها الدولية مهددة بشكل خطير ووشيك " [4] في هذه الظروف فإن رئيس الجمهورية يتولى السلطات والقرار بيده وحده مما يؤدي إلى توسيع صلاحياته وهذا له تأثير على الحريات العامة لأن هناك توسيع غير محدود للسلطة التنظيمية وسلطات الضبط وتقليص للصلاحيات العادية لصالح الصلاحيات الاستثنائية ويصبح النظام القانوني للحريات معلقا وقد أثبتت التجربة أن أثار تطبيق المادة 16 من الدستور يكون مجالها خرق الحريات [5].

ورغم اتجاه جانب من الفقه الفرنسي إلى عدم الإقرار بالرقابة الدستورية على التصرفات التي تدخل في إطار المادة 16 من الدستور إلا أن مجلس الدولة

---

1 - للتفصيل أكثر، راجع: د. حسين قمر، المرجع السابق، ص 119 وما يليها.

2 - راجع نص المادة 54 و 61 من الدستور الفرنسي.

3 - Gilles Lebreton, Op. Cit, p 214.

4 - راجع النص الكامل للمادة 16 من الدستور الفرنسي.

5 - Jean Rivero, Op. Cit, p 163 – 164.

فصل في ذلك في قرار شهير وقرر أن: القرارات التي تتخذ تطبيق للمادة 16 والمتعلقة بعلاقة الحكومة بالبرلمان تفلت من الرقابة القضائية فهي تشكل أعمال حكومية (أعمال السيادة) [1] كما تفلت أيضا الأعمال التي تعتبر من الأعمال التشريعية.

أما القرارات التنظيمية أو من باب أولى قرارات فردية تبقى خاضعة للرقابة القضائية (رقابة القضاء الإداري) [2].

المطلب الثاني: آليات حماية حرية المعتقد:

يقصد بآليات الحماية القواعد القانونية التي تنص على حرية المعتقد والتي تحمل في مضمونها إقرارا بهذه الحرية، ووسائل لحمايتها، ويمكن أن تكون هذه الآليات وطنية أو دولية، وقد سبق وأشير إلى بعض هذه الآليات دون أن تكون تحت هذا العنوان، لذلك لن يتم تكرارها، وعليه يكون التقسيم كالتالي:

الفرع الأول: الآليات الداخلية لحماية حرية المعتقد.

الفرع الثاني: الآليات الخارجية لحماية حرية المعتقد.

الفرع الأول: الآليات الداخلية لحماية حرية المعتقد:

تتنوع آليات الحماية في النظام القانوني الفرنسي وسبقت الإشارة إلى البعض منها:

أولا: إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1789 الذي اعترف بحرية المعتقد ونشير إلى أن كل من " هوريو" و" ريفي" و"كاري دي مالبرغ" أداروا جدلا حول القيمة القانونية لهذا الإعلان[3].

---

[1] - للتفصيل أكثر راجع : M. Long et autres, op. Cit, p 18 et suite

[2] - راجع النص الكامل لهذا القرار الصادر في 1962/03/02 وكذا القرار الصادر في 1962/10/19، l'arrêt canal, Robin et Godot.، l'arrêt Rubin de Servens et autres.

[3] - راجع نص المواد 31 و32 من ذات القانون.

ثانيا: الدساتير الفرنسية المتعاقبة ودستور 1958 نص على حرية المعتقد وكفالتها وحمايتها.

ثالثا: التشريعات:

1- قانون 1905 المتعلق بفصل الدين عن الدولة تضمن عدة مواد تعاقب أي شخص يعمل بالإكراه أو التهديد على منع شخص من ممارسة حريته الدينية، أو حتى من يمنع أو يعيق أو يؤخر ممارسة حرية المعتقد بأعمال فوضوية أو يسبب اضطرابات في مكان العبادة[1].

2- قانون العقوبات الفرنسي يعاقب كل موظف عمومي يمس بحرية عامة، يعرض للمتابعة والحكم عليه وتسمى بجريمة " المساس بالحرية الشخصية"[2] وجرائم أخرى متصلة بحريات متعددة.

3- كما يختص القضاء المدني بتعويض ضحية انتهاك حرية المعتقد" بالحكم على الموظف العام الذي انتهك هذه الحرية إذا ارتكب خطأ شخصيا[3]، كما يختص بالتعويض القضاء الجزائي في حال إدانة المتهم وأيضا القضاء الإداري في حال تعلق الأمر بعمل إداري تثبت عدم مشروعيته.

4- نشير أخيرا إلى أن المشرع الفرنسي أصدر عدة قوانين لمكافحة ما يسمى الإرهاب، وقد أنشأ لأجل ذلك قضاء خاصا فيه أعضاء عسكريون، لكن المجلس الدستوري الفرنسي رفض ذلك، وعقب أحداث 11 سبتمبر 2001 أصدرت فرنسا قانون 15-11-2001 متعلق بـ " الأمن اليومي Sûreté quotidienne" وذلك بشكل مؤقت إلى غاية 31-12-2003 وتضمن قواعد مخالفة للقانون لتشديد مكافحة ما يسمى الإرهاب، واستمر العمل بتلك

---

[1]- لتفصيل أكثر راجع: Gilles lebreton, op cit, p136 et suite.

[2]- المادة 432 فقرة 4 و6 من قانون العقوبات الفرنسي.

[3]- لتفصيل أكثر حول الخطأ الشخصي راجع: M. Long, op, cit, p205, p445.

الإجراءات إلى غاية 31-12-2005 وذلك بعد صدور قانون 18-03-2003 المتعلق بالأمن الداخلي.

وجاءت هذه الإجراءات والتشريعات كرد فعل على أحداث سبتمبر 2001 وكان أكثر المتضررين منها المسلمون الذي ألصقت فيهم تهمة الإرهاب ليس فقط في فرنسا وحدها بل في الغرب كله.

لقد حاول المشرع الفرنسي حماية " حرية المعتقد" من السلطة وتصرفاتها وأيضا حمايتها من الأفراد أنفسهم، فالشخص القوي أو الذي يعيل غيره قد يسيطر عليهم وينتهك حرياتهم كرب العمل مع موظفيه.

الفرع الثاني: الآليات الخارجية لحماية حرية المعتقد:

انضمت فرنسا إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان والمواطن وسنأتي على ذكر أهمها فقط ونحيل إلى الملحق قائمة المعاهدات الدولية والإقليمية التي صادقت عليها فرنسا وكذا العديد من الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في المجال.

أولا: المواثيق الدولية:

1- تبني فرنسا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10-12-1948 الذي اعترف بحق الإنسان في حرية الاعتقاد الديني في المادة 18 إذ اعتبر " ان حرية الاعتقاد الديني تعني قدرة الإنسان في أن يؤمن بما شاء من معتقدات دينية وفلسفية دون أن يكون لأحد حق الكشف عما يؤمن به في قلبه وعقله"[1].

2- ويعتبر بعض الدارسين أن الإعلان من حيث الشكل يشكل خطوة إيجابية فيما يتعلق بالحريات والحقوق إلا أنه من حيث المضمون لم يكن بالمستوى المطلوب سواء من حيث تعداد الحريات والحقوق التي وردت فيه أو من حيث

---

[1]- حول مضمون الاعلان راجع:د: ساسي سالم الحاج، المرجع السابق، ص160.

غياب أية آلية فعالة لتحقيقها، وهذا بالرغم من أن أبرز الذين أسهموا في وضع الإعلان الفرنسي René Cassin[1].

ورغم الجدل الذي أثير حول القيمة القانونية للإعلان بين اعتباره توصية أو عرف دولي أو ميثاق علمي أو عدم إعطائه أية قيمة قانونية، ويكفيه انه تضمن على الأقل تفسيرا رسميا لمضمون بعض الحقوق والحريات، ويكفي أيضا أنه من الإعلانات إن كانت مجردة من كل قيمة عملية إلا أنه أحيانا يعتمد عليها القضاء في بعض أحكامه[2]، ويبقى أن هذا الإعلان كغيره يتسم بالصبغة الاجتماعية وإن كان تضمن بعض الحقوق الفردية[3]، وعموما يعد الإعلان أهم خطوة في مجال حقوق الإنسان في العصر الحاضر.

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ينص بدوره على حرية المعتقد والإيمان بأية عقيدة والحق في ممارسته أمام الملأ أو على حدة، فرديا أو جماعيا وكان ذلك في المادة 18 منه.

3- الإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد الصادر في 81 بعد أن أشارت ديباجته إلى أن انتهاك الحرية الدينية جلب على البشرية ضررا وآلاما بالغة خصوصا أن ذلك يؤدي إلى إثارة الكراهية بين الشعوب والأمم، وان حرية المعتقد ستسهم في تحقيق أهداف السلم العالمي، والجديد الذي أتى به هذا الإعلان انه نص صراحة في المادة 06 منه حرية المعتقد، لكنه لم ينص على حرية الشخص في تغيير دينه أو معتقده خلافا للمادة 18 في كل من الإعلان العالمي والعهد الدولي السالف ذكرهما.

---

[1]- Gilles le ereton, op, cit, p126-127

[2]- في هذا الاتجاه راجع موقف الاستاذة سعاد االشرقاوي، د: حسني قمر، المرجع السابق ص219.

[3]- د: ساسي سالم الحاج، المرجع السابق، ث ص225.

نكتفي بهذا القدر من المواثيق الدولية و نتجه إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

ثانيا: المعاهدات و الاتفاقيات الإقليمية

إستطاع مجلس أوروبا الذي تم إنشاؤه في 05 ماي 1949 أن يصدر العديد من الإتفاقيات أبرزها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية تلاه العهد الخاص بالحقوق الإقتصادية و آخر خاص بالحقوق البيولوجية ولكن أنجح الغتفاقيات التي أنجزها هي :

1_ الإتفاقية الأوربية لحقوق الأنسانو حرياته الأساسيةالمبرمة في 04 نوفمبر1950 لكن فرنسا صادقت عليها في1974 و دخلت الاتفاقية حيز التطبيق في 1953 و ألحقت بها عدة بروتوكولات ن و تكمن اهمية هذه الاتفاقية في تفاديها للانتقتدتت الموجهة إلى ميثاق الامم المتحدة و الاعلان العالمي واستطاعت أن تنشىء آليات فعالة أسندت لها مهمة الرقابة على تطبيق أحكامها أهمها ::اللجنة الأوربية لحقوق الانسان [1] و المحكمة الاوربية لحقوق الانسان

و قد نصت هذه الاتفاقية على حرية المعتقد:" كل إنسان لهالحق في الحرية الدينية و "التعبير عنها عن طريق الإعتقاد و التعليم ... [2]"

...تقوم اللجنة بدراسة القضايا التي يحياها المجلس عليها و المتعلقة بخروقات حقوق الانسان و يمكن للجنة أن تحيل القضية إلى المحكمة الاوربية بعد أن يكون المدعي قد استنفذ طرق التقاضي في البلد المعني ن و تترتب على أحكام هذه المحكمة كافة آثار الحكم القضائي و يتم تبليغه إلى لجنة القزراء المسؤولة عن مراقبةتنفيذه وهي جهاز رقابة سياسي يتمتع بسلطة القرار عكس

---

[1] المادة 19 من الاتفاقية الاوربية

[2] المادة 09 من التفاقية

اللجنة الاوربية 1، و المحكمة لاتملك أن تحكم بالتعويض إنما فقط تقضي إن كان هناك خرق لحقوق الانسان و حرياته 2

و قد قضت المحكمة الاوربية في عدة قضايا تخص حرية المعتقد و قد سبق واشرنا إلى القرار الذي اصدرته و كان ذلك في15 فيفري 2001 في قضية" السيدة دحلب " حول ارتداء الحجاب من طرف هذه المدرسة في الطور الابتدائي ، و أيدت قرار مجلس الدولة الذي إعتبر إرتداء الحجاب اثناء آداء الوظيفة التعليميةيتعارض مع مبدأ اللائكية و حياد التعليم الابتدائي3 .

تمت غعادة تنظيم المحكمة منذ 1998 وتوسيع صلاحياتها .

وقد اجازت الاتفاقية للدول الاطراف إتخاذ كافة التدابير في الظروف الاستثنائية التي يمكن فيها أن تمس بالحقوق و الحريات وقد إستثنت الاتفاقية بعض الحريات من هذه التدابير و بالتالي إعتبرتها "حريات المرتبة الاولى "

Les Libertés du premier rang

لكن حرية المعتقد لم تكن من بينها،ويتضح من ذلكأنه في حالة الظروف الاستثنائية و إبان الأزمات تستطيع الدولة التحلل من إلتزاماتها الدولية و تغض الطرف عن حرية المعتقد و الإشكالية أساسا تكمن فيما تسوقه الدولة من مبررات و حجج لاقرار الحالة الاستثنائية التي تنهار معها الحريات غير المستثناة بحجة تغليب المصلحة العامة .

قد يطرح تساؤل مهم بالنسبة لفرنسا حول تأخر إنضمامها إلى الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان إلى غاية 1974 ، وهنا ساق بعض الدارسين في فرنسا جملة من الاسباب "

---

[1] د.حسني قمر ، المرجع السابق ،ص146

[2] راجع نص المادة 50 من الاتفاقية.

[3] M long et Autres .op .cit.p152.-84

أولها الحرب في الجزائر أي حرب التحرير الوطنية ، إذ يرون ان فرنسا خشيت من مجاكمة و إدانة محتملة لأنها خلال تلك الفترة إنتهكت حقوق الانسان بأبشع صورة لازالت تلاحقها إلى اليوم عاجزة حتى عن مجرد الاعتذار عن تلك الإنتهاكات التي تصنف حسب الفقه و القانون الدولي بانها جرائم ضد الانسانية.

السبب الثاني هو التدابير التي تنص عليها المادة 16 من الدستور الفرنسي التي تنظم الحالة الاستثنائية و قد سبق الحديث عنها والتي تتعارض مع بعض أحكام الاتفاقية ،وحتى عندما صادقت فرنسا عليها فقد تحفضت على المادة 15 منها إلى غاية تبنيها عام1981 حيث أصبح من حق الأأفراد اللجوء إلى اللجنة الاوربية لتقديم شكاويهم المتضمنة الاعتداء على حقوقهم و حرياتهم من طرف فرنسا1 .

يوجد مقر المحكمة الاوربية في مدينة سترازبورغ الفرنسية و قد تم إستبدال نظام المحكمة و اللجنة بنظام المحكمة الأوربية الدائمة لحقوق الانسان و ذلك في إعلان فيينا عام 1993 بموجب البروتوكول رقم 11 2

وقد تعرضت فرنسا للإدانة من طرف المحكمة الأوربية في عدة قضايا تخص الحقوق و الحريات 3

.و يعتبر النظام الحالي للمحكمة الأوربية نموذجا ناجحا بفضل سهولة الأجراءات المباشرة أمامها و إتساع صلاحياتها ، فضلا عن كونها تقبل القضايا عن أفراد قد لاينتمون إلى الاتفاقية الاوربية ، و يثني غالبية الفقه الفرنسي بل و العالمي على هذا النظام و يعتبره الارقى في العالم في زمن أصبحت فيه حريات الانسان و حقوقه تنتهك يوميا ، في عالم يفترض أنه متحضر.

85- [1]Gille Lebreton .op . cit. p 245.

86- لتفصيل أكثر راجع : د.أحمد خليفة ، المرجع السابق ،ص118 وما يليها . [2]

87- [3] Gille Lebreton . Ibid. p246 et 247

ثالثا :دور المنظمات غير الحكومية : الملحق الخاص بالدراسة يحتوي على العديد من المنظمات الغير حكومية ، وعموما هناك العديد منها المعنية بحماية حرية المعتقد و ينشط في فرنسا العديد منها .

الخاتمة

لم تعرف فرنسا كباقي الدول الغربية حرية المعتقد ، بل إن تاريخها حافل بانتهاكاتها في حق المسيحيين و غيرهم ، و حتى بعد إقرار إعلان حقوق الإنسان و المواطن في 1789 ، و الدستور الفرنسي الأول 1791 اللذين اعترفا بحرية المعتقد، فإن وضع الحريات العامة عموما لم يتحسن ، و سعت الدولة الفرنسية إلى الانفصال عن الكنيسة سعيا منها للتحرر من تدخلاتها المستمرة و إقرارها لمبدأ اللائكية و حياد الدولة تجاه الأديان و خلال حقبة الاربعينات 1940 تم إصدار الكثير من التشريعات الخاصة بالتضييق على اليهود ، يعتبرها الفقه الفرنسي فترة مظلمة في مجال الحريات ، و بعد انهزام ألمانيا و حلفائها تداركت فرنسا نفسها و فتحت الباب واسعا لليهود لتقلد أعلى المناصب في الدولة بعد أن منعوا من أبسط الوظائف و أصدرت عدة تشريعات تمنع التعرض لليهود و يشكل ذلك خروجا عن مبدأ حياد الدولة تجاه الأديان الذي أكدته في قانون 1905 .

وأقرت فرنسا بالحق في التعبير الداخلي و الخارجي عن المعتقد داخل المؤسسات التعليمية الحكومية شرط ألا يتعارض مع النظام العام و السير العادي للدراسة ن و أشرنا إلى أشهر القرارات و الآراء التي صدرت عن مجلس الدولة الفرنسي و التي عبرت عن تذبذب في موقفه من إرتداء الحجاب داخل المؤسسات التعليمية الابتدائية و الثانوية سواء بالنسبة للتلاميذ أو المدرسين، و يمكن إستنتاج أن النظام التشريعي الفرنسي رغم توفيقه في تبني حرية المعتقد إلا أنه من ناحية أخرى لا يمنح للمسلمين في فرنسا الحرية الكافية ، فرغم

إعتبار الإسلام الديانة الثانية في فرنسا من حيث عدد معتنقيه فليس هنالك أي قانون ينظم حياة المسلمين و يحترم خصوصيتهم .

أصدرت فرنسا أيضا بعض التشريعات الخاصة بمكافحة الارهاب و رغم إتسامها بالطابع المؤقت إلا أن ضحاياها كان جلهم مسلمين.

بالنسبة للضمانات رأينا أن النظام القانوني الفرنسي يهيء جل الضمانات المقررة لحماية الحريات ,فهو ينتهج الفصل بين السلطات و الرقابة المتبادلة بينها و يكفل استقلالية القضاء والرقابة الدستورية على أعمال السلطتين التشريعية و التنفيذية .

أما عن آليات الحماية فهي تتنوع بين داخلية وخارجية فالتشريع الفرنسي إضافة إلى تبنيه حرية المعتقد فقد كفل حمايتها أيضا من خلال تجريم الاعتداء عليها او الانتقاص منها لاسيما في التشريع الجنائي ، و في مجال الحماية الخارجية صادقت فرنسا على جملة من الاتفاقيات الدولية و الاقليمية أبرزها الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان التي خرجت للعالم بالمحكمة الاوربية لحقوق الإنسان التي سجلت نسبة كبيرة من النجاح في مجال حماية الحريات، لكن انضمام فرنسا لها كان بعد 24 عاما لأسباب ذكرناها ،أهمها خشيتها من التعرض للإدانة عما إرتكبته من جرائم أثناء حرب التحرير، و كان من الاجدر أن تخشى من تاريخها الطويل من التمييز العنصري الذي فرضته على الشعب الجزائري على أساس الدين و العرق، وقد أدينت فرنسا عشرات المرات في قضايا خرقت فيها الحريات العامة وحقوق الإنسان.

إن النظام القانوني الفرنسي ومن منطلق الإنصاف يعد من الأفضل في العالم فيما يتعلق بالحريات، وهو أفضل من غيره بكثير، والقرارات القضائية المتذبذبة لمجلس الدولة الفرنسي تؤكد أن النصوص القانونية عندما تتعرض للتطبيق فإن مضمونها و قيمتها في تحقيق أهدافها تكون على المحك ، بين مطرقة" العدالة" وسندان "أهداف السياسة".

الإطار العلماني لمفهوم الحرية في الثقافة الغربية

د.إدريس مقبول

جامعة المولى إسماعيل بمكناس

تمهيد:

إننا من غير شك في حاجة إلى مقاربة تفسيرية لموضوع الحرية الدينية التي هي محور هذا المؤتمر، مقاربة تفسيرية نتحرر من خلالها كما يقول الدكتور المسيري من "إمبريالية المقولات"، بمعنى أن نتحرر من تلكم المقولات والنماذج التحليلية الاختزالية الجاهزة والمستوردة من الغرب والتي تحمل قيمه وأفكاره وثمرة تجربته التاريخية، والتي لا تخلو من تحيزاته ضدنا، بل وضد الإنسان بشكل عام([1])، ولهذا رأينا أن نقارب الموضوع من خلال العناصر التفكيكية والتشريحية التالية.

الحرية والإطار الديني العلماني:

لا تفصل النماذج المعرفية المركبة التي نتبناها في هذا التحليل بين الأفكار والواقع الديني أو بين الظواهر الدينية والظواهر السياسية والاقتصادية، وإذا تأملنا جيدا وجدنا أن الخريطة المعرفية أو النموذج الإدراكي للحرية بشكل عام والدينية بشكل خاص يتأسس في المنظومة الغربية على ما يعبر عنه إيريك فروم في كتابه "التملص من الحرية" بالوضع التقابلي بين البروتستانتية والرأسمالية في مواجهة الكاثوليكية والسوق، فهو يعزو نشأة النازية إلى البروتستانتية والرأسمالية . فالبروتستانتية كانت مددا ثقافيا لما أصاب المجتمع الرأسمالي من تفكك، فالصورة البروتستانتية التقليدية للفرد الذي يقف وحيدا، هي معادل ديني للعزلة الرأسمالية في مواجهة المنافسين

---

[1])- المسيري عبد الوهاب: **الإنسان والحضارة**، دار الهلال، أكتوبر، 2002.

والسوق، وهي بدورها لم تقدم إلا"تحررا" سلبيا، فالبروتستانتي "تحرر" من عدوه الكنيسة الكاثوليكية ببنائها المؤسسي وشعائرها وقرابينها، ومن الخلاص الاجتماعي الذي تبشر به. فترتب على هذا أيضا أن الفرد صاحب السيادة Sovereign individualلم يتعلم كيف ينمو من خلال البناء الاجتماعي القائم على الأخذ والعطاء اللذين لا غنى عنهما([1]).

كما انه نتج عن هذا الوضع حالة من السيولة في فهم "الحرية"، إذ صارت من غير قيود ولا حدود ولا ضوابط([2])، لِما ارتبط بالحديث عن الحدود من فكرة محاصرة الإنسان ومنعه من تحقيق إنسانيته بالاختيار .

ولقد ظل تصور الحرية"سائلا" ويتميز بقدر كبير من الميوعة التعريفية لا يوازيها ما ظل يحمله في ثناياه من تمييز دقيق بين جنس من البشر يستحقون هذه الحرية، وجنس آخر ليس أهلا لها. وذلك بسبب ما تجذر في النموذج الإدراكي من تمييز عنصري بين أفضلية الأبيض ودونية الأسود (الإفريقي والمسلم)مثلا. وهو تمييز يحمل من الدلالات الرمزية الدينية في المسيحية التي ساوت بين الخطيئة والسواد والفضيلة والبياض. وقد تعمق هذا الاتجاه المسيحي في الثقافات البروتستانتية (في الشمال) لأن الشماليين كانوا أكثر بياضا وشقرة من سكان البحر الأبيض المتوسط من الكاثوليك(وسنذكر فيما بعد قصة الإساءة للنبي الآتية من الشمال).

بالإضافة إلى ما ذكرناه يبدو أن النظرة المادية ذات النزعة العلمانية في الغرب أشاعت في روح العصر،اقتناعا ضمنيا بأن المقدس يعيق التقدم([3])،

---

[1])- المسيري: نفسه،277. ويراجع أيضا كتابه: **العالم من منظور غربي**:دار الهلال، فبراير2001.

[2])- أزايا برلين: **حدود الحرية**، ترجمة جمانا طالب، دار الساقي بيروت، 1992. وسري نسيبة: **الحرية بين الحد والمطلق**، دار الساقي، ط1، 1995.

[3])- رفيق حبيب: **المقدس و الحرية** ، دار الشروق، ط1، 1998. ص9.

ذلك لأن مفردات هذه النظرة معادية للمقدس، فما بالك إذا كان مقدس جماعات بشرية تأتي في الترتيب المتأخر على لائحة الرؤية العلمانية الغربية.

وفي الغرب كانت التوجهات العلمانية هي السبيل الحقيقي لفتح باب"التقدم" لأن تنحية الدين جانبا عن السياسة أولا، وعن الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا،ثم عن الاجتماع وأخيرا عن الحياة، تلك التنحية التي تزامنت مع تأليه العقل حتى يبدع أساليب ومناهج للاستهلاك تحقيقا لمبدأ اللذة والسيطرة.

إنه ليس صحيحا كما يقول رفيق حبيب أن الحضارة الغربية العلمانية باتت بدون مقدس، بل هي بلا ضمير مقدس، فنزع القداسة عن الدين والأخلاق والضمير أو بمعنى آخر تنحية هذه التكوينات المعنوية كان ومازال يعني أن القداسة تم سحبها من مجال المثال المتجاوز للمادة إلى المادة نفسها، فالحاصل أن اللذة أصبحت مفهوما مقدسا، وكذلك مجتمع الوفرة والاستهلاك وكل هذه المنظومة المادية، لذلك فالعقل الحر يمارس حريته من خلال اعترافه الضمني بقداسة الرؤية المادية، فأصبح حرا من الضمير، وأسيرا للرؤية المادية، لذلك فإن أي تفكير في نزع القداسة عن المادة ، يعتبر تفكيرا ظلاميا وخارج العصر([1]).

الحوار ومحو ثقافة الغير:

معلوم أن الاختلاف الفكري بين الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب، كما يحلو للبعض أن يعبر، هو اختلاف تبرره المنطلقات كما تبرره النهايات. غير أن هذا الاختلاف يصير إلى التسلط والبغي وإيقاع الظلم من إحدى الثقافتين على الأخرى بدعوى أن الثقافة الغربية أكثر تقدما وأقرب إلى الصواب والعقل من غيرها ، إن لم نقل إنها تدعي امتلاكها للحق في الحكم على معتقدات الآخرين وتسفيهها، مما يدفعنا لنعت الثقافة الغربية "بالباغية".

---

[1])- رفيق حبيب: **المقدس و الحرية** ، مرجع سابق، ص11.

لتلبسها بهذا الوصف وركوبها لمتنه في الممارسة العملية من خلال تشريع التحكم وتسويغ الاحتلال للغير([1]) من منطلق "الواجب في تربية المخالف على القيم الكونية الغربية" متجاهلين أن هذه الكونية سياقية وليست مطلقة قابلة للتعميم.

إن ما شهدناه منذ الحادي عشر من سبتمبر ونشهده إلى اليوم من تفاعلات بين البغي الصهيوني وموجات الرفض الإنساني هنا وهناك لهذا التسلط يعطينا انطباعا بأن الثقافة الباغية لا تصدر إلا عن وقاحة ثقافية" قد لا تكتفي برفع التصلب في الاختلاف الفكري إلى أعلى الدرجات، بل تتعداه إلى أن تخط خطا يفصل بينها وبين باقي أمم العالم، بحجة أنها هي التي تنتج الفكر وتستحق أن تنتجه، في حين أن سواها لا ينتجه ولا يستحق أن ينتجه، فتدعي أن مفاهيمها تعلو على مفاهيم الأمم الأخرى بوجه مطلق، وأنها تنزل منزلة كليات كونية يتعين عليها الأخذ بها كيفما كانت ظروفها، كما تدعي أن أحكامها تعلو على أحكام هذه الأمم بوجه مطلق"([2]). وهي في ذلك تضرب على نفسها حصارا من غير أن تعي كما يقول كلود ليفي شتراوس "أن الإسهام الحقيقي للثقافات لا يكمن في قائمة اختراعاتها، بل في الفارق المميز الذي تكشف عنه فيما بينها. إن الشعور بالعرفان والتواضع الذي يستطيع كل عضو من أعضاء ثقافة معينة، بل يجب عليه، أن يستشعره نحو جميع الثقافات الأخرى، لا يمكن أن يتأسس إلا على الاقتناع التالي: إن الثقافات الأخرى

([1]) - من الأعمال الغربية والموضوعية المهمة في هذا الصدد والتي تكشف عن النيات التوسعية والهيمنية يمكن قراءة: سول لانداو:**الإمبراطورية الاستباقية، الدليل إلى مملكة بوش**، ترجمة ليلى النابلسي، شركة الحوار الثقافي، 2005.

([2]) - طه عبد الرحمن:**الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب،ط1، 2005، ص163.

مختلفة عن ثقافته اختلافا تتنوع أشكاله أشد ما يكون التنوع، وذلك حتى وإن كان لا يدرك طبيعة هذا الاختلاف"([1]).

النموذج الإدراكي الغربي يتسلح بالإلحاد وينافح به عن الحداثة المادية، ويتمترس بالعلمانية ويبني بها مسلماته من قبيل حرية الرأي والتعبير، ليأسس بها ضروبا من التهجم على المقدسات والمعتقدات في العالم الذي ما تزال تحتفظ الأمة الغربية في ذاكرتها بإمكان عودته إلى سطح الحياة بعد أن قضى زمنا في طي التاريخ.إنها تعمل من أجل هذا الهدف التدميري بمحو ثقافة الغيرDéculturation ، من منطلق قصورها وضعفها عن أداء أدوارها التي ترسمها ثقافة البغي ذات البعد الواحد One-dimensional الاستهلاكي كما وصفها هربرت ماركوز([2]).

أصل التحرر في النسق الغربي:

النموذج المعرفي الغربي يعتاش على الرفض والثورة على المقدس، فقد"ثار الإنسان على الإله كما فعل البطل الخرافي في اليونان بروميثوس من قَبْلُ حين سرق النار المقدسة من آلهة جبل أولمب، ليصبح رمزا لتحرير الإنسان من وصايا الآلهة، أصبح الإنسان إله نفسه، خالق نفسه"([3]). وهكذا صارت الأمة الغربية التي تحمل هذا النموذج المعرفي من تحطيم معتقداتها إلى تحطيم معتقدات غيرها، مما جر عليها ويلات ومصائب من دفاع الجماعات الإنسانية بشراسة عن أَنْفَس وأقدس ما تملكه وهو دياناتها وروحها

---

[1] - C.L.Strauss.***Antropologie Structurale***,2 PLON, 1973, P417.

(5)- عبارة تَرد في كتابات هربرت ماركوز أحد مفكري مدرسة فرانكفورت، وتعني «الإنسان البسيط غير المركب». والإنسان ذو البُعد الواحد هو نتاج المجتمع الحديث، وهو نفسه مجتمع ذو بُعد واحد يسيطر عليه العقل الأداتي والعقلانية التكنولوجية والواحدية المادية؛ وشعاره بسيط هو التقدم العلمي والصناعي والمادي وتعظيم الإنتاجية المادية وتحقيق معدلات متزايدة من الوفرة والرفاهية والاستهلاك.

([3])- عبد السلام ياسين: **الإسلام والحداثة**، مطبوعات الهلال وجدة،ط 1، 2000، ص 159.

الشيء الذي لم تستسغه العقول الغربية المتواقحة حين تستفز مشاعر غيرها بالسخرية من رموزها الدينية معتقدة أو متجاهلة أن هناك خطوطا حمراء تقتضي الأخلاق الإنسانية قبل المساطر القانونية تجنب العبث بها احتراما للآخرين ولهوياتهم وتقاليدهم.

إن المنظومة الثقافية الغربية تتناسى فلسفة الاختلاف التي دعا عدد من فلاسفتها(دريدا وفوكو) إلى الأخذ بها واحترامها، بل وجعلها بعضهم فلسفة الحداثة وما بعدها، وذلك أن المعرفة الإنسانية ليست واحدة في كل زمان ومكان، وأن أبناء الثقافات المختلفة يختلف بعضهم عن بعض في رؤاهم الميتافيزيقية وفي معتقداتهم عن طبيعة العالم وسيره ومصيره، وطبيعة الإنسان مفهوما وسلوكا ورسالة...إلخ ، وكل ذلك يستدعي احتراما وجوديا للمُعْتَقِد(الإنسان) والمُعْتَقَد(الأفكار و الديانات)([1]).

والنموذج المعرفي للأمة الغربية يفتح عين الباحث على أمة إمبريالية في جوهرها باعتبارها نظاما من الاغتصاب لحقوق الآخرين في الوجود على شرطها ووصفها، وهي تتصور أن ما تحاول إقناع العالم به من سلوكات تواقحية يندرج ضمن آليات التمدينUrbanisation، وتتناسى أنه كانت هناك بغداد والقاهرة وفاس ومراكش وغيرها حواضر ضخمة عندما لم تكن هناك لا لندن ولا باريس ولا كوبنهاجن، وكانت نيويورك غابة متوحشة عذراء، لم تكن

([1]) – يقتضي هذا الفهم التحرر من هيمنة أطر وأنماط التفكير التقليدي الغربي لتفسير الاختلاف تفسيرا علميا وموضوعيا، ويقتضي أيضا العمل على صياغة سياسة تعليمية هدفها بناء عقول يكون أساس تفكيرها مرونة دينامية وانفتاحا على الآخر وشفافية وقدرة منهجية على فهم المشكلات مع الإيمان بالإنسان وبمشروعية التنوع والاختلاف وضرورة الاحترام المتبادل على صعيد فردي ومحلي وكوكبي، أو كما يقال صوغ محيط عقلي تنويري جديد، وبناء عالم جديد أو ثورة فكرية لعقل جديد غير منغلق على ذاته، بل عقل يسع الكون برحابته تأسيسا على تفكير علمي أو عقلانية نقدية. للمزيد من التفاصيل، يراجع:ريتشارد إي. نيست: **جغرافية الفكر،كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف...ولماذا؟**، ضمن عالم المعرفة،ع312، 2005، الكويت.

شيئا مذكورا في تاريخ الحضارات التي فعلت في التاريخ العالمي([1]). كما تتناسى أو لنقل تصر من موقعها المركزي وتجتهد في طمس الحلقة الوسيطة من إشعاع الإبداع الإنساني الإسلامي الذي لولاه لما كانت هناك لهم نهضة، التواقح يدعو للكذب الأكاديمي والتزييف المتعمد على التاريخ الذي يمتنع فيه ربط البداية اليونانية بالاستئناف الأوربي الموهوم من غير القرون الثمانية المهملة في تاريخ العقل الإنساني.

إن إنعام النظر في ما جرى ويجري من إقدام بعض الجهات الإعلامية الغربية الصليبية على نشر صور كاريكاتورية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صفحات مجلاتها وقنواتها ومواقعها الإلكترونية،وإصرارها على عدم الإعتذار عن سلوكها البعيد عن الحضارة والأدب العام ، بل وتأكيدها على مواصلة نشره هنا وهناك، والدفاع عن ملابساته الخاطئة تحت شعار حرية التعبير والرأي المقدسين في منظومة ثقافية مفلسة متناقضة ، لاأدل على إفلاسها من عجزها عن اختبار صرامتها بالاجتراء على السخرية من الهولوكوست.كل أولئك يعكس أن الأمة التي تتردى في مهاوي وقاحة الإنكار الصِدامية لا تفتأ تثبت أنها على حق فيما تعتقد وغيرها على باطل، وأنها على صواب فيما تقول وغيرها على خطإ، "كما أنها لا تغضب من شيء غضبها من معاملة منكرها بمنكر مثله، فإذا كان تصرفها مع أفكار غيرها، على رجحان صوابها، ما نراه من إنكار، فكيف حالها مع فكره الذي ينكر حقها في أن تكون لها أفكار تخصها، مستهترا بوجودها الفكري كما تنكر هي حقه في أن تكون له أفكار تخصه،مستهترة بوجوده الفكري"([2]) .

([1])- يراجع، سيرج لاتوش: **تغريب العالم**، ترجمة خليل كلفت، النجاح الجديدة،ط2 البيضاء، 1999، ص74.

([2])- طه عبد الرحمن:م.س، ص164.

وتلكم بعض مآزق الحرية على ما تعرضه الثقافة الغربية وتدافع عنه، فلا تلتفت إلا وقد غرقت في تناقضات لا تنتهي إلا بمآس وأزمات تستغلها الأيادي الصهيونية لصالح أجندتها في حربها على الإسلام والمسلمين.

فما موقع الصهيونية يا ترى من الحدث؟

ذكرت بعض المصادر ([1])التي تابعت جذور الحادثة أنه أجري استفتاء من قبل الاتحاد الأوروبي حول الدولة الشرّيرة الأولى في العالم، فأجمع الأوروبيون بمن فيهم سكان شمال العالم على أنّ الدولة العبرية هي أخطر دولة على السلام العالمي، وبعد هذا الاستطلاع طالب وفد الوكالة اليهودية العالمية الأمين العام للاتحاد الأوروبي ساعة نشر الاستطلاع (رومانو برودي) بأن يلغي هذا الاستطلاع، وحاول الوفد اليهودي إقناع (برودي) بأنّ المسلمين الإرهابيين هم الأخطر على أوروبا والعالم، وأنّ المواطنين الأوروبيين من أصول إسلامية هم الذين جعلوا الاستطلاع في منحى مضاد للدولة العبرية. ومنذ تلك اللحظة بدأت كبريات الجرائد ووسائل الإعلام المرئية المملوكة بنسبة تسعين بالمائة ليهود في شمال أوروبا في تحقير الهوية الإسلامية والثقافة الإسلامية التي كانت تعتبر، ولا زالت ثقافة كراهية وتحامل على السامية، وبات واضحاً أنّ هناك حملة متكاملة الأبعاد ومخططاً لها سلفاً ضد الإسلام والمسلمين وبشكل استفزازي.

ففي السويد أطلق قسّ سويدي يدعى (رونارد سوغارد) تصريحاً مفاده أنّ محمداً الرسول العربي معقّد ومزواج ومحبّ للفتيات القاصرات، وتبين أنّه تلقى الضوء الأخضر من الكنيسة الإنجيلية من كاليفورنيا - كنيسة المحافظين الجدد - وتزامناً مع هذا التصريح طالبت إذاعة دانماركية محلية

---

[1]- يراجع مقال: يحيى أبو زكريا: **خلفيات التحول السيء للدانمارك ودول شمال أوروبا**، ضمن مجلة البيان،2006.

بطرد المسلمين كل المسلمين من الدانمارك، وتلاقياً مع ذلك خرج علينا رئيس الحزب المسيحي النرويجي بتصريح يتهم فيه محمداً الرسول العربي بتخريج إرهابيين ودفع الأطفال إلى الحروب، وأصبحت الكلمة والصورة ضدّ الهوية الإسلامية، وحتى المؤتمرات التي انعقدت في دول شمال أوروبا لم تخلُ من نَفَس كراهية المسلمين؛ ففي مؤتمر حظر الإبادة الذي انعقد في السويد زُجّ باسم المسلمين الساعين ـ حسب أحد المحاضرين ـ إلى إبادة البشريّة برمتها من خلال إقامة دولة إسلامية عالمية على أساس الخلافة الإسلامية؛ وحسب قول هذا المحاضر فإنّ المسلمين ومن خلال الإسلام الراديكالي يهدفون إلى إبادة كل الأجناس وكل الديانات، وفكرهم قائم على تدمير الآخرين وإزالتهم من الخارطة الكونية كما قال.

وقد انضمّ إلى هذا المحاضر اليهودي (هنري آشر) المقيم في السويد والمتخصص في طبّ الأطفال؛ حيث أشار إلى أنّ المسلمين في السويد يعادون السامية بشكل كامل، وكثيراً ـ كما قال آشر ـ ما نصادف كراهية مطلقة لليهود وسط الأحياء الآهلة بالمهاجرين المسلمين في مختلف المحافظات السويدية.

هل نتصور كيف يكون رد فعل اليهود لو أن الجريدة قامت فسخرت من الخرافات الإسرائيلية التلمودية التي تتميز عن خرافات الشعوب بإغراقها في السخافة، حيث"الشامير" تلك الحشرة الصغيرة التي تشق الصخر بمجرد النظرة، والوحش الضخم"البهموت" الذي يرعى كل يوم حشيش ألف جبل، ذلك الوحش الذي أخصاه الله ليمنع توالده حتى لا يفسد نسله الأرض كلها، وأنثى"اللفيتان" التي قتلها الله فأحاطت جثتها بالأرض!!

لقد اقترن نشر الصور الكاريكاتورية بافتتاحية عبّرت فيها الصحيفة الفرنسية بوضوح، بأنها تتحمّل تبعات إعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية المثيرة للجدل، وأنها مستعدة لدفع الضريبة في سبيل حرية التعبير، مضيفة

إن كان الإسلام يحرّم نشر صور محمد وصور الله بدعوى تحريم التجسيد، فإن هذا القانون لا يلزم غير سكان الضفة الأخرى، هؤلاء الأسرى داخل أفكارهم، ولا يلزم مجتمعات ديمقراطية لائكية، بيد أن هؤلاء غير قادرين على استيعاب هذه الحقيقة، مسترسلة في القول نحن لا نعتذر أبدا من أجل أن نكون أحرارا في التفكير وفي الكتابة وفي القول، ولنا الحق في رسم محمد، ورسم الله، والمسيح ويهوه، وبوذا وهذا يسمى حرية التعبير في بلد لائكي، ولئن غضب هؤلاء المؤمنون بديانتهم بجانب ثقافات أخرى في بلد دولته دون ديانة رسمية، فإننا أيضا نكون قطعيين في ممارسة حرية التعبير، وفي ظل هذا اللاتسامح الديني الذي لا يحتمل أي نقد، يجب أن تقع ثورة على المفاهيم المكبلة للعقل، وتواصل الصحيفة المتواقحة افتتاحيتها مستخلصة القول، ليس لأن الإسلام يحرّم أشياء على أتباعه، يفرض على غير المسلمين الخضوع لقوانينه.

إن هذه النظرة الغربية هي جوهر التخلف الذي حجبه ركام من الملابسات التاريخية،والتنوع الهائل للأحداث الطارئة، وضعف ردود الفعل،وهذه النظرة في تصورنا جهل باعتبار الجهل اعتقاد الشيء على خلاف ما هو به كما يقول أهل الفلسفة،وليس كل من لا يعلم جاهلا بإطلاق، ولكن الجاهل في الحقيقة هو التارك لطلب حقائق الأشياء والمعتقد لها على ما يناسب هواه البعيد عن الحق ،وكيف لا يكون تخلفا وجهلا بالمقياس العلمي وتواقحا بالمقياس القيمي الأخلاقي اللذين يقتضيان معا أن الحقوق في الوجود لبني البشر متساوية، كما هي حقوقهم في الكون على ما يرتضون من غير أن يكون لكيفيات كونهم أثر على كون الآخرين بشكل من الأشكال.إنه لا يمكن أن ننشئ حوارا أو نستأنفه ما دام الآخر يلبس دروع الصليبية الامبريالية، أو يعتقد في الصدامية الاستعلائية، لأنه بالاقتضاء يكون مفهوم حرية الرأي مفهوما مغشوشا أو لنقل شائها

ومنقوصا، لأنه لا حرية بدون مسؤولية[1] وقيود وضوابط منهجية وأخلاقية[2]، وإلا صرنا إلى المغالطة والتغرير والأنانية، واستحال التواصل الحضاري إلى كذب وغش وتجريح وملاججة.

حرية التعبير الغربية والمقدس في الميزان:

لو شئنا أن نذهب بالقارئ العزيز لنعرفه حقيقة ما عليه الوجه العاري للحضارة الغربية من زيف وادعاء لا يكاد يصمد أمام أصغر اختبار، لتطلب منا ذلك أوقاتا وأوقاتا[3].وقبل أن نخوض فيها نود أن نشير إلى أن النماذج هي في الحقيقة دليل إخفاق مسيرة النهضة الأوربية بعد التنوير والحداثة في الوصول إلى تحرير الإنسان فعلا، وهو الإخفاق الذي تُعتبر كلمة فيلسوف ما بعد الحداثة الفرنسي ميشيل فوكو خير شاهد عليها حين قال :إن الأنوار التي خلقت الحريات هي التي خلقت السلاسل والأغلال أيضا.

خذ معي في البداية حرية الصحافة والإعلام، إذ لا أحد ينسى قصف مركز قناة (الجزيرة) في كابول، وقتل العديد من الصحفيين في العراق، وأبرزهم (طارق أيّوب)، ثم إغلاق مكتب (الجزيرة) في بغداد، والأمر بسجن مذيعها الشهير (تيسير علّوني) في مدريد ومصوِّرها (سامي الحاج) في كوانتنامو. وأخيراً ما كشفته صحيفة (ديلي ميرور) البريطانية، وتأكيد رئيس تحريرها المشارك (كيفين ماغواير) من أن لدى صحيفته محاضر موثقة تكشف أن الرئيس الأمريكي (جورج بوش) أبلغ رئيس وزراء بريطانيا (توني بلير) خطة قصف قناة (الجزيرة). ولم تصمد حريّة التعبير أمام حق قناة

---

[1]- سامي نصر لطف: **الحرية المسؤولة في الفكر الفلسفي الإسلامي**، مكتبة الحرية الحديثة ، جامعة عين شمس.

[2]- يراجع: عبد المجيد النجار، درو حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي،ط1، 1992، 45.

[3]- يراجع أحمد محمد الدغشي: **حرية التعبير في الغرب الحقيقة والوهم**، مجلة البيان، 2006.

(المنار) اللبنانية التابعة لحزب الله في بث أفكارها ورؤاها، بل عملت فرنسا على منع بثّها، لأنها قدمت مسلسلاً عن جرائم إسرائيل، فلماذا الوقوف هنا ضدّ حق التعبير؟!

في أمريكا تم منع عرض مجموعة من الأفلام الوثائقية التي قام بإعدادها الصحفي البريطاني البارز (روبرت فيسك)، لأنها أثارت غضب اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، الذي هدّد شبكة التلفزيون بسحب الإعلانات ذات المردود المادي منها.

أما إذا سألت عن سرّ هذا الغضب فيأتيك الجواب أن مجموعة تلك الأفلام كان عنوانها (جذور غضب المسلمين)، حيث اتهمت الصهيونية بأنها السبب الرئيس وراء نقمة المسلمين على الغرب. ولاحظ أن (فيسك) حاصل على جائزة الصحافة البريطانية لعام 1995م كأحسن صحفي بريطاني قادر على عرض الأخبار السياسية الدولية وتحليلها.

وفي عام 1986م لم يستطع المؤلف (جورج جيلبرت) أن يجد ناشراً ليعيد طباعة كتابه (الانتحار الجنسي) على الرغم من أن كتب (جيلبرت) المنشورة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي تصدرت قوائم المبيعات العالمية. والسبب في إعراض الناشرين هو الاحتجاج الصاخب الذي قامت به رائدات حركة تحرير المرأة ضدّه؛ لأن «اختلافات الرجل عن المرأة لا ينبغي حتى أن تدرس» حسب تعبير إحداهن في مقابلة عرضت على شبكة (A B C) الأمريكية.

أما الممثلة البريطانية الشهيرة (فانيسا ريد جريف) فلم يسمح لها بأداء دورها في مسرحية كوميدية بريطانية أثناء عرضها في الولايات المتحدة بسبب تصريحاتها المعادية للتدخل الأمريكي ضدّ العراق في حرب الخليج.

الجدير ذكره أن أعمال (جريف) كثيراً ما تتعرض للمقاطعة أو الإلغاء من العرض في الولايات المتحدة بسبب آرائها المعادية للصهيونية وسياسات الدولة العبرية.

في بريطانيا يتم التعامل مع المقدّسات وفق قانون خاص يسمى (BIASPHEMY LAW) الذي يمنع سب المقدّسات؛ إذ يسري العمل بالقانون في كل من إنجلترا وويلز. ولكنه خاص بالمقدّسات المسيحية وحدها. ولذلك فعندما أعلن المخرج الدانماركي (جينز ثور سن) اعتزامه إخراج فيلم في إنجلترا عن الحياة الجنسية للمسيح فقد أدى ذلك إلى موجة غضب عارمة في المؤسسات الدينية الأوروبية وعلى رأسها الفاتيكان وأسقفية (كانتر بري)، وعلى الفور قام رئيس الوزراء البريطاني حينذاك (جيمس كالاهان) بالتحذير من أن أي محاولة لإخراج ذلك الفيلم في إنجلترا سوف تكون عرضة للمحاكمة تحت طائلة قانون (سب المقدّسات) مما أثنى المخرج عن إتمام إنتاج الفيلم.

وفي يونيو 1976م قامت صحيفة (Gay News) الخاصة بأخبار الشواذ جنسياً من الرجال بنشر قصيدة للشاعر البريطاني (جيمس كيركوب) يصف فيها المسيح ـ عليه السلام ـ في أوضاع غير لائقة، مما أثار غضب اتحاد المشاهدين والمستمعين الإنجليز، الذي يتولى الرقابة الشعبية على كل ما ينشر في الصحف أو يعرض في وسائل الإعلام والأفلام السينمائية، وقامت رئيسة الاتحاد بمقاضاة رئيس تحرير الصحيفة والشركة التي تملكها وتتولى نشرها بتهمة سبّ المقدّسات.

وفي إيطاليا يمنع عرض الفيلم الأمريكي (الإغراء الأخير للسيد المسيح)، لما فيه من استثارة مشاعر المسيحيين، لذا لم يُكْتَفَ بمنع عرضه فقط في العديد من البلاد الأوروبية بل قُدِّم مخرج الفيلم في المهرجان للمحاكمة في روما بسبب الفيلم.

وفي فرنسا يقر مجلس الشعب الفرنسي قانون فابيوس ـ جيسو في عام 1990م الذي يحظر مجرّد مناقشة حقيقة وقوع الهولوكست في الحرب العالمية الثانية. وقد عوقب المفكر الفرنسي الشهير (روجيه جارودي) عام 1998م بسبب كتاب (الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية)، وحكم عليه بغرامة (20) ألف دولار.

الحرية وامتحان العلمانية:

والواقع أن أزمة حدود حرية التعبير التي أنبأت عنها الأزمة المتعلقة بالرسومات الساخرة وما نشأ عنها من تضارب في وجهات النظر في الداخل والخارج من مجالنا التداولي صورة من صور الصراع في القرن الجديد لكن هذه المرة بين الدين بما هو اختيار إنساني مقدس من جهة الانتساب بحرية له وبين الحداثة بما هي ممارسة انتهاك مستمر للحق في الاختيار حين يتعلق الأمر بالمقدسات التي هي محل تعظيم عند أصحابها. هذا في الوقت الذي ينبغي التحقق بأن الحداثة العلمانية لا تحفظ حُرمة الأديان، بقدر ما ينبغي أن نتحقق بأنه ليست كونيةُ قِيَم الحداثة الغربية كونية إطلاقية، وإنما كونية سياقية تداولية ينبغي فهمها في إطارها لا خارجه.

إن المعركة ولا شك ستستمر إلى أمد بعيد وسيكون مدار عدد لابأس به من التشنجات والاضطرابات مادامت الأصولية الحداثية على نهج استسخاف المعتقدات والهزء بأنساقها المعرفية والتمثيلية([1]).ويمكن أن نقول بأن العالم المعاصر يشهد في مناطق متعددة، منذ أكثر من سبعة عقود أو ما يناهزها انبعاثا للهويات الدينية لم يعرفها منذ أكثر من قرن من الزمان، وتعبر هذه الظاهرة عن نفسها بتوترات ساخنة ونزاعات طائفية وإثنية وعرقية داخل البلد الواحد أو بين بلدان متجاورة، كما تجد تجلياتها في الصراع

---

[1])- يراجع: سري نسيبة : **الحرية بين الحد و المطلق** ، مرجع سابق، ص 52-53.

السياسي والاجتماعي الدائر في أكثر من مكان وإلباس هذا الصراع مضمونا طائفيا أو دينيا، ولا ينبغي أن نغفل عما أفرزته الظاهرة أيضا من ثقافات خاصة ونظريات كان أبرزها صراع الحضارات الراهن والمقبل بديلا لصراع فكراني سابق بين الرأسمالية والشيوعية.

وعلى الجملة فالقرن الجديد فيما نعتقد وإن كانت للهيمنة فيه للمادة وفلسفاتها القطيعية الإنفصالية فإن فلسفة الروح الإتصالية قادمة بتؤدة ورشد تبدع في صعود تنفض عنها غبار السنين هنا وهناك لتأخذ محلها من إعادة الاعتبار لهذا الكائن الروحاني الشهودي"الإنسان".

إن المسرح قد أُعِد باللطف الأزلي تمهيدا للدخول العظيم ولو من باب الاغتراب الثاني بعد اغتراب البداية المحمدية([1])، الإنسان راجع لدفئ المحبة والمعرفة لدفئ العبادة...راجع للحرية الحقيقية حين ينعتق من أناه ويخرج من حوله وقوته ويفارق آلهته التي كانت تسترقه من دون الله ليعلن دخوله في حضرة الحق جل جلاله بالعمل والعمران وتلكم الحرية الحقة. فالحرية كما نطقت بها ألسنة الشرائع الإلهية حقيقة ومجازا هي أن تكون بالإرادة غنيا عن كل ما سوى الله.وأن تنطلق من القيد الحسي في عالم الملك إلى الانشراح المعنوي في عالم الملكوت.

---

[1]- مصداقا لقول النبي صلوات الله وسلامه عليه"بدأ الإسلام غريبا وسيعود كما بدأ غريبا فطوبى للغرباء قيل ومن الغرباء يا رسول الله: قال صلى الله عليه وسلم الذين يصلحون ما أفسد الناس" يراجع صحيح مسلم:130/1.وسنن الترمذي:18/5